الفصل الأول

العصر

١

البعث القومى ومعوقاته

كانت مصر قد غُلبت على أمرها منذ احتلّها العثمانيون فى القرن السادس عشر للميلاد ، ففقدت استقلالها ، وتحولت ولاية عثمانية ، تُدِرُّ لينعم الترك ووسطاؤهم من طَغام المماليك الذين كانوا يَجبُون لهم الأموال من الفلاحين ، على نحو ما هو معروف عن نظام الالتزام الذى ساد ديارنا فى تلك القرون العِجاف ، إذ كان هؤلاء المماليك يتوزعون فيما بينهم رُقْعَةَ أرضنا ، وقد مضوا يعتصرون خيراتها لأنفسهم ولمن كان يعاونهم منهم ، إذ كان لكل أمير من بينهم قوة عسكرية يستعين بها فى سلطانه . وكانوا يؤدُّون للوالى العثمانى الضرائب الفادحة المفروضة ، وكأنما أصبح المصريون أدوات مسخَّرة لإطعام الترك والمماليك ، بل لكأنما فقدوا كل حقوقهم فى الغذاء والكساء ، ولم يعد لهم سوى البؤس والشقاء والظلم الغاشم الذى لا يعرف لينًا ولا رحمة .

وزاد فى بؤس مصر حينئذ أنها لم تكن تعتمد على مورد سوى الزراعة ، وكانت قبل هذا العصر تعتمد بجانبها على التجارة ، بل لعلها كانت تعتمد على التجارة أكثر مما كانت تعتمد على الزراعة ، إذ كانت تُحْمَلُ عن طريق البحر الأحمر — السويس — القاهرة — الإسكندرية — عُروضُ المحيط الهندى وإفريقية وآسيا إلى أوربا وموانيها وخاصة البندقية . وكانت تَجْنى أموالا وفيرة مما رسمته على هذه العروض ، وكان بها طبقة من التجار تربح أموالا طائلة ، فازدهرت الحياة بها من جميع جوانبها العقلية والأدبية والصناعية وأيضًا السياسية ، إذ استطاعت أن تحافظ على استقلالها ودولتها الضخمة التى كانت تمتدُّ أجنحتها فتضمّ الشام كما تضم شمالىَّ السودان ، وكانت الدول الأوربية لا تزال تخطب وُدَّها بما ترسل لها من

بعثات سياسية تحمل إليها الهدايا . وحدث فى أواخر عصر المماليك أن اكتشف البرتغاليون طريق رأس الرجاء الصالح فتحولت إلى هذا الطريق الجديد عروضُ التجارة الآسيوية والإفريقية ، وتعطَّل طريق مصر ، كما تعطل طريق الشام ، فانقطع هذا الينبوع الغَدِق . ولم يلبث العثمانيون أن نزلوا بمصر ، فانقطعت صلتها بالعالم الخارجى وأصبحت كالطائر المهيض الذى قُصَّت أجنحته وحِيلَ بينه وبين الحرية والانطلاق .

وانتكست الحياةُ فى مصر من جميع وجوهها نكسةً خطيرة ، إذ استولى العثمانيون وعملاؤهم من المماليك على الأرض وكلَّ ما تنتج من ثمرات ، وكادوا لا يبقون لأصحابها الحقيقيين على شىء يقيمون به أوَدَهم ، فكان طبيعيًّا أن يجفَّ الضَّرْعُ وأن يعم الظلام وأن تهوى كل الصُّروح التى شادها الأسلاف فى العلوم والآداب وفى الحضارة والصناعات والعمارة . ومع ذلك فقد ظلَّ الشعبُ المصرى محتفظًا بشخصيته ، وثار غير مرة ، وإن لم تنجح ثوراته لما كان يعترضها من قوة العثمانيين وقُوى أعوانهم المماليكِ الغاشمة .

ولا نكاد نُشرِف على نهاية القرن الثامن عشر حتى يغزو الفرنسيون مصر بقيادة نابليون بونابرت ، وسرعان ما يستولى عليها فى سنة ١٧٩٨ مما أثبت للمصريين فى جلاء ضعف القوى التى كانت تحكمهم ، فلا قوة الدولة العثمانية ردَّته ولا قوى المماليك عاقته . وحاول بونابرت أن يجلب رضا المصريين ، فأنشأ لهم مجالس شورى سميت باسم الدواوين ، كوَّنها من بعض رجال الأزهر وبعض الأعيان والتجار ، وجعل لها الفَصْلَ فى بعض شئون الحكم وخاصة الضرائب . وعَرَفَ أن الإسلام هو المقوِّم أو العنصر الأساسى فى المجتمع المصرى ، فادَّعى أنه مسلم ولبس العمامة زاعمًا أنه جاء مصر ليخلصها من ظلم العثمانيين والمماليك ، لكنه لم يستطع بذلك كله أن يخدع المصريين ، فقد أبصروا جنده يحتسون الخمر ويأتون المنكرات . ومن ثَمَّ قاوموه هو وحملته مقاومة عنيفة بذلوا فيها كثيراً من دمائهم الطاهرة ، واضطُرَّ أن يبرح مصر وتبرحها من بعده حملته فى سنة ١٨٠١ وكان مما عجَّل بذلك موقف الإنجليز منه ، إذ رأوا فى استيلائه على مصر التى تُعَدُّ أقصرَ طريق إلى المحيط الهندى خطراً داهماً على الهند مستعمرتهم الضخمة ، فأرسلوا من

ورائه أسطولهم بقيادة نلسن ، فما زال يبحث عن الأسطول الفرنسى حتى عثر عليه فى « أبى قير » فحطمه حطماً وحطم معه أمل نابليون فى نجاح حملته . ومدّت إنجلترا يدها إلى تركيا متعاونة معها فى طرد الفرنسيين من مصر ، وأخذ الشعب المصرى يشدّ الخناق عليهم حتى خرجوا مندحورين إلى البحر المتوسط وما وراءه

وعلى الرغم من قصر المدة التى أمضتها هذه الحملة فى مصر نراها تخلّف وراءها آثاراً كثيرة بعضها يرتبط بالحياة الفكرية وبعضها يرتبط بالشعور القومى ، وبعض ثالث يرتبط بمستقبل مصر السياسى . أما ما يرتبط بالحياة الفكرية فمرجعه إلى أن بونابرت استقدم معه نفراً من العلماء الفرنسيين المتخصصين فى العلوم الطبيعية والرياضية والتاريخية وكوّن منهم مجمعاً علمياً مصرياً على غرار المجمع العلمى الفرنسى ، ومضوا يدرسون مصر ، وأودعوا دراستهم تسعة مجلدات طُبعت فى فرنسا (١٨٠٩ — ١٨٢٥) باسم « وصف مصر » . وأقام بجانب هذا المجمع العلمى معملاً كيمائياً ومكتبة ومطبعة ، فرأى المصريون فى تجاربهم الكيمائية أساليب جديدة من البحث العلمى لم يألفوها ، كما رأوا فى المكتبة العامة التى فتحوا أبوابها لهم جديداً لم يألفوه فى مكتباتهم التى كانت ملحقة بالمساجد والتى كانت وقفاً على العلماء إذ كانت كتبها مطبوعة ومليئة بالتصاوير . وأيضاً فإنهم رأوا المطبعة وحروفها العربية وما كان يُطبع بها من منشورات وصحف وبعض الكتب . وكان لذلك كله أثره فى تنبيه المصريين إلى أن وراء أساليبهم العتيقة فى البحث أساليب غربية جديدة وأن لنشر المعرفة هناك أساليب مُستحدثة على رأسها المكتبات العامة والمطابع .

أما ما يرتبط بالشعور القومى فإن هذا الشعور لم يخمد ولم يمت فى نفوس المصريين ، حتى فى عهد العثمانيين البغيض ، إنما كان ينتظر حادثاً كبيراً لتشتعل جذوته وتذكو من جديد ، وكانت الحملة الفرنسية هى الحادث الكبير لا بما أخذت به المصريين من مشاركتهم فى الحكم عن طريق ما أقامته من الدواوين ، وإنما بما دفعتهم إليه من الذود العنيف عن وطنهم واستبسالهم فى هذا الذود إلى أقصى حد ممكن استبسالا أوقد فيهم الحمية لديارهم كما أوقد فيهم الغضبة القومية لكرامتهم ، فإذا هم يمتعضون حين يعودون إلى حكم العثمانيين والمماليك ، وما يلبث امتعاضهم

أن يتحول إلى ثورة عنيفة ضد الوالى العثمانى خورشيد (باشا) ويتزعم الثورة السيد عمر مكرم نقيب الأشراف ، فيحاصره بجموع الشعب الغاضبة ، ويضطره إلى مغادرة مصر ، ويولى مكانه ضابطاً فى الحامية التركية توسَّم فية قوة الشكيمة ومحبة الخير للبلاد ، هو محمد على . ويصدع الباب العالى لمشيئة المصريين ، فيَصْدر الأمر بولايته على مصرَ فى سنة ١٨٠٥ . وما يلبث شعور الشعب المصرى بقوميته أن ينفجر مرة أخرى ، فإن الإنجليز حاولوا أن يقيموا على مصر والياً من أتباعهم هو الألفى (بك) أحد زعماء المماليك، وسوَّلت لهم نفوسهم أن ينزلوا بمصر ليمدُّوا له يد العَوْن ، ونزلوا برشيد سنة ١٩٠٧ فاندفع الشعب الذى تعوَّد الدفاع عن عَرينه زمن الحملة الفرنسية ، وسحَقهم سَحْقًا هناك ، فولوا الأدبار ولاذوا بالفرار .

وليس من شك فى أن احتدام الشعور القومى فى نفوس المصريين هو الذى مكَّن محمد على واليهم الجديد الذى اختاروه من أن يقبض على زمام الحكم بمصر حتى سنة ١٨٤٨ وأن يبدأ بالقضاء على المماليك الذين طالما سخروا الشعب واستغلوه واعتصروه ، على نحو ما هو معروف فى نظام الالتزام الذى كانوا يقومون عليه ، فما وافت سنة ١٨١١ حتى فتك بهم فى مذبحة القلعة المشهورة ، وبذلك تخلصت مصر منهم ومن نظام الالتزام إلى الأبد، ووُزِّعت الأرض على الفلاحين ليزرعوها ويؤدوا للدولة من ثمارها على نحو ما كان متبعاً من قديم . وبذلك لم يعد بينهم وبين الحاكم وسطاء، وسرعان ما أخذ محمد على ينفِّذ خططه الاقتصادية التى كانت تقوم على احتكار المحصولات لنفسه ، حتى يحقق مطامعه ، وقد مضى ينظر إلى مصر كأنها ضيعة يمتلكها ولا حسيب ولا رقيب . على أنها دفعته دفعاً إلى إنشاء جيش مصرى عربى يحميها من العدوان الأجنبى ، وخاصة بعد أن رأت رأى العين فى أثناء الحملة الفرنسية أن قوة الدولة العثمانية أضعف من أن تذود عنها المعتدين . وتكوَّن الجيش ، وهنا يبرز أثر الحملة الفرنسية فى مستقبل مصر السياسى فإنها بعثت المصريين ، كما رأينا ، على أن يكون لهم رأى فى اختيار واليهم العثمانى ، ويظهر أنهم لم يفكروا حينئذ فى الاستقلال عن الخلافة العثمانية ، للروابط الإسلامية التى تربطهم بهـــا ، غير أن نموَّ قوتهم العسكرية وما برَز لهم من ضعف العثمانيين وانتكاسهم فى الحروب الأوربية أخذا يستثيران فيهم

حميتهم للاستقلال . وانعكس كل ذلك على محمد على وسياسته ، فقد بدأ موالياً للعثمانيين ، يضع الجيش فى خدمة أغراضهم الحربية ، فهو يقضى به على الثورة الوهابية فى الجزيرة العربية ، ويصبح ابنه إبراهيم حاكماً للدولة العلية هناك ، ويكاد يقضى به أيضاً على الثورة اليونانية ضد العثمانيين لولا تدخل الدول الأوربية .

وفكر محمد على فيما انتاب الدولة العثمانية من ضعف خطير ، حتى أصبحت أطرافها تُنْتَقَصُ فى أوربا ، وحتى أصبحت تعجز عن حماية ولاياتها العربية على نحو ما حدث فى الحملة الفرنسية ، وكان قد ضَمَّ السودان إليه ، فانتوى أن يستقل عنها استقلالا تاماً . ولم يقف عند ذلك ، فقد رأى أن يضم إليه الشام والجزيرة العربية حتى يحمى حدوده القريبة والبعيدة ، وربما فكر فى أن يَخْلُفَ العثمانيين على الولايات العربية جميعاً . ولم يكن باعثه على ذلك إحساساً عميقاً بالقومية العربية ، فقد كان ألبانىَّ الأصل وأصبح حاكماً عثمانياً ، ولم يستشعر العروبة يوماً ، إنما كان باعثه إقامة ملك ضخم له ولأسرته على حساب الدولة العثمانية الواهنة التى أخذت تتداعى أركانها فى كل مكان .

وتحققت أحلام محمد على فى تكوين دولته الكبيرة : مصر ، السودان ، الجزيرة العربية ، الشام ، تسنده حراب الشعب المصرى الذى أخذت تتكشف خصائصه الباهرة لا فى إحداث النهضة العلمية التى بعثتها عناية محمد على بالجيش فحسب . بل أيضاً فى إحداث نهضة صناعية . وفى سبيل هذه الغاية أنشأ محمد على مصانع كبيرة ليسدَّ حاجة الجيش من جهة وحاجة الشعب من جهة ثانية ، واحتكر منتجاتها كما احتكر الحاصلات الزراعية ، وبذلك دَعَمَ مركز الدولة المالى كما دعم استقلالها الاقتصادى . وكان مما زاد هذا الدعم قوةً عنايتُه بالتجارة إذ حاول وَصْلَ مصر بالتجارة العالمية عن طريق ما كان يُصْدره إلى أوربا من مصنوعات وحاصلات زراعية كالقمح والقطن الذى عُنِىَ بزراعته عناية كبيرة ، وأيضاً فإنه تفاوض مع شركة الهند الشرقية على استخدامها للطريق المصرى القديم : البحر الأحمر — السويس — القاهرة — الإسكندرية ، وعبَّد لذلك طريق السويس القاهرة ، ووصل القاهرة بالإسكندرية بطريق مائى هو ترعة المحمودية . فنشطت التجارة بمصر كما نشطت الزراعة والصناعة . وعلى هذا النحو بذلتْ مصر لمحمد على

كلّ ما كانت تملكه من قوى إنسانية وغير إنسانية ليبنى مجده السياسى ، ومضت تبنى بشخصيتها القوية حياتها الحديثة مستأنفة نشاطها الحضارى القديم ، غير أنه لم يمض معها على الطريق الهادى ، إذ أخذ يعتصر شعبها بشتّى احتكاراته ، وأقام من نفسه حاكمًا طاغيًا يتصرف فى شئونها دون مشورة أبنائها فى الحكم ، وحقًا استنّ سنة نابليون فى إقامة مجموعة من الدواوين ، ولكنه سلبها حقوقها ، فكانت دواوين صورية لتنفيذ مآربه ، وليس لها من السلطان شىء .

ونراه بمجرد استقرار الأمر له يأخذ فى كبْح جماح الشعور القومى بل القضاء عليه قضاء مبرمًا ، وكانت وسيلته إلى ذلك القضاءُ على تشكيل المجتمع المصرى الذى كان حتّى عصره يتكون من وحدات طائفية ، فوحدة للعلماء الدينيين ، ووحدة للمتصوفة ، ووحدة بل وحدات لأصحاب الحرف المختلفة . وكانت كل وحدة تُعْنَى بشئونها عناية مستقلة ، إذ لم تكن هناك نظمٌ عامة للتعليم أو للصحة أو للصناعة ، وكان الحكم لا يتعمق فى المرافق العامة للبلاد . فرأى محمد على أن ذلك من شأنه أن يَغُلّ يده عن التسلط على طوائف المجتمع ، وأنه قد يفتح الطريق أمامها لكى تراجعه فى حكمه ، بل لكى تعزله كما عزلت خورشيد (باشا) الوالى العثمانى من قبله ، فعمل على القضاء عليها . أما طوائف الحرف والصناعات فإنه قضى عليها بإنشاء مصانعه الكبيرة واحتكاره لمصنوعاتها المختلفة ، وأما طائفة العلماء الدينيين فإنه أغراها بالوظائف والمال حتّى استكانت له ولحكمه .

وكانت أهم طائفة اصطدم بها طائفة الصوفية ، إذ كان لنقيبها السيد عمر مكرم زعامةٌ روحية قوية بين أفراد الشعب وبذلك كان محمد على يعده خطراً محققًا عليه وعلى مطامعه السياسية ، وقد رآه ببصره يعزل الوالى العثمانى الذى كان يتربّع على أريكة مصر من قبله . ولم ينفعه عنده أنه هو الذى قلده ولاية مصر ، وكأنما أراد أن يجزيه جزاء سِنمّار ، فنفاه إلى دمياط . وبذلك قلّم أظفار هذه الطائفة ، ولم تعد تقوم لها قائمة . ولو أنه قدَرَها وقدَرَ المنظّمات الشعبية الأخرى لما قضى عليها هذا القضاء ، ولاستغلها فى إقامة حكم رشيد يستمد أصوله من تقاليد الشعب وروحه ، ولكنه كان معنيًا بنفسه وتثبيت سلطانه ، حتى تصبح مصر لقمة سائغة له ولأسرته ، مصر التى فتحت ذراعيها لحكمه ، وكأنما أراد أن يردّ

لها دينها تعويقاً لمشاعرها القومية وإخماداً ليقظتها الشعبية .

ولم نعرض حتى الآن لما كشفتْ عنه الحملةُ الفرنسية من أهمية مصر وموقعها الجغرافى بين القارات الثلاث : إفريقية وآسيا وأوربا وقيامها على رأس الطريق القديم إلى الهند درّة التاج البريطانى المتألقة ، وكأنما كانت تنبيهاً ونذيراً خطيراً للإنجليز كى يعقدوا العزم على الاستيلاء على مصر أو على الأقل كى يسيطروا على حُكّامها . وحاولوا ذلك فى سنة ١٩٠٧ ولكنهم رُدُّوا على أعقابهم خاسئين ، فضوا يبيّتون للأمر ، وعَيْنُ فرنسا لا تغفل ، واستطاعت أن تكفل لنفسها شيئاً من النفوذ عند محمد على عن طريق العلماء والإخصائيين الذين استقدمهم منها كى يعينوا مصر فى نهضتها العلمية والصناعية . ومن ثَمّ احتدم صراع عنيف بين الفرنسيين والإنجليز ، كل يريد أن يظفر بمصر ، غير أن قيام محمد على فيها وما سنَنَده من جيش قوى خفّفا من حدة هذا الصراع ، وكانت فرنسا قد ضعفت بعد هزيمة نابليون بونابرت سنة ١٨١٥ فضعف تأثيرها فى السياسة الدولية ، وكاد الجو يخلو للإنجليز ، وقد مضوا يرصدون محمد على ، حتى إذا رأوا دولته يعلو مركزها المالى بسبب احتكاره للمتاجر والمنتوجات الزراعية والصناعية عقدوا معاهدةً مع الدولة العثمانية فى سنة ١٨٣٨ تفتح بمقتضاها أسواقها وأسواق الولايات التابعة لها للتجارة الإنجليزية ، وهى إنما تبغى بذلك هدم نظام الاحتكار الذى أقامه محمد على بمصر والشام والذى مكنه ماليّاً من تنفيذ خططه الحربية ، أو بعبارة أدق تريد هدمه اقتصاديّاً لتنفذ إلى هدمه سياسيّاً ، ولم يُعِرْ ذلك التفاتاً . ورأى الإنجليز فى دولته التى كوّنها شرّاً مستطيراً ، وخاصة حين رأوه يحاول أن يمد نفوذه إلى اليمن ، عاقداً المعاهدات بينه وبين شيوخ الولايات الجنوبية على المحيط الهندى ، ومحاولا أن يبسط سلطانه إلى الخليج العربى ، وكأنما كان ذلك ناقوساً مدوّياً لهم أن يتداركوا الأمر قبل استفحاله وقبل أن تصبح كل مراكز الطريق القديم إلى الهند فى قبضة محمد على ، فبادروا إلى احتلال عدن فى سنة ١٨٣٩ وأخذوا فيما بعد يعقدون المعاهدات مع شيوخ القبائل من عدن إلى الخليج العربى ، متخذين منها شبكة لاقتناص كل تلك الأرجاء العربية ، ولم تلبث أن وقعت جميعها فريسة لاستعمارهم الغاشم وأغلاله ، ولا تزال تجاهد إلى اليوم

للإفلات من هذه الأغلال .

ومضت إنجلترا تُوغر صدر الدولة العثمانية وصدور الدول الأوربية الكبرى على محمد على ، فإذا هم — عدا فرنسا — يقفون فى وجهه ، وإذا هو يُضْطَرُّ اضطراراً إلى التنازل عن الجزيرة العربية والشام للدولة العثمانية ، ويُذْعن خانعاً لشروط التسوية التى أملاها مؤتمر لندن فى سنة ١٨٤٠ وأهم هذه الشروط أن تظل مصر ولاية عثمانية ، تَدين للعثمانيين بالسيادة ، ويتولاها محمد على، وتظل وراثية فى بيته يتعاقب عليها أفراد من أسرته بعد تسلُّمهم لفرمان التولية مباشرة من السلطان فى الآستانة ، وأن تسرى فيها القوانين العثمانية وأن يُعَدَّ جيشها جزءاً لا يتجزأ من الجيش العثمانى يُظاهره ويُسانده عن أن لا يزيد عدده عن ثمانية عشر ألف جنـــدى إلا بإذن من السلطان . ومن الشروط أن تحترم مصر ما يعقده العثمانيون مع الدول الأوربية من معاهدات ، ومعنى ذلك أنه عليها أن تفتح أسواقها للتجارة الإنجليزية نزولا على معاهدة سنة ١٨٣٨ المبرمة — كما أسلفنا — بين الإنجليز والعثمانيين ، بل عليها أن تفتح أسواقها لجميع المتاجر الأوربية ، وأن تخضع لما فرضه العثمانيون فى دولتهم للأوربيين من امتيازات ، وبذلك فُتحت أبواب مصر على مصاريعها كى يَنْزل بها الأجانب ويُسَيْطروا على حياتها الاقتصادية سيطرة وخيمة العواقب .

ومن الشروط أن تكون الأحكام فى مصر باسم السلطان وأن يُدْعَى له فى خطب الجمعة ، وأن تؤدَّى له مصر ضريبة سنوية . وأعطت التسويةُ للوالى الحقَّ فى أن يضع بعض اللوائح الداخلية التى تتيح له أن ينظِّم شئون الحكم فى مصر ، كما أعطته الحق فى منح الرتب العسكرية لضباط الجيش على أن لا يتجاوز فى منحه رتبة أمير آلاى ، أما ما فوقها فتُرك منحه للسلطان . وفى الحق أن هذه التسوية كانت نكبة بل نقمة على الشعب المصرى من كل الوجوه ، فمن جهة أفقدته استقلالَه السياسى كما أفقدته استقلاله الاقتصادى ، ومن جهة ثانية أقامت عليه أبناء محمد على وأحفاده على اختلاف حظوظهم من الضعف والفساد . وقد قضت — كما مر بنا آنفاً — على قوة مصر العسكرية .

وحملت هذه التسوية المشئومة إلى مصر فيما حملت ضرباً من الوصاية الدولية

على شئونها السياسية وغير السياسية إذ نَصَبَت الدولَ الأوربيةَ الكبرى حارسةً على تنفيذ شروطها ، بحيث إذا أخلَّت مصر أو الآستانة بها أو ببعضها ردَّتها تلك الدول إليها راغمة . وكأنما شئون مصر لم تعد خالصة لها ولا للدولة العثمانية . إذ أصبحت الكلمة العليا فيها لدول أوربا الكبرى . وبذلك كله أعدَّتْ هذه التسويةُ للَّحْظةَ السوداء فى تاريخ مصر ، لحظة الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ إذ جرَّدت مصر من عُدَّتها الحربية ، وجعلتها نهْبًا للأوربيين تجاراً ومرابين ، وفرضت عليها الوصاية الدولية ، كما فرضت أسرةَ محمد على التى مضت تقف فى جانب وتقف صفوف الشعب فى جانب آخر حتى. كانت الطامَّة الكبرى طامة الاحتلال الإنجليزى الذى استَنْصَرَتْ به مسددةً حرابه إلى صدور المصريين .

٢

الانهيار الاقتصادى والسياسى

أخذ الاقتصاد المصرى ينتكس انتكاسًا خطيرًا بعد تسوية لندن آنفة الذكر، فإن محمد على رأى أن يُغْلق أبواب كثير من المصانع التى كانت تمدُّ جيشه الضخم بالأسلحة والملابس والأحذية ، إذ نقص عَدَده ، فنقصت حاجاته الصناعية ، وبدلاً من أن يفكر فى توجيه الصناعة توجيهًا جديداً أنزل بها هذه الضربة القاصمة فقضى على ما كان يُسْتَظَرُ لمصر من نهضة صناعية ، وأعادها بلداً زراعيًا يعتمد على الزراعة فى حياته الاقتصادية . وفى ذلك دلالة واضحة على أن ما بثَّه من أسس النهضة لم يكن يقصد به إلى الشعب إنما كان يقصد به إلى تحقيق مطامعه ومُغامراته الحربية ؛ وكانت الصناعة — فى رأيه — أداة لهذه المغامرات والمطامع ، فلما تحطمت مضى يحطم أداتها بيديه ، وخلفه عباس الأول فقضى على البقية الباقية من هذه الأداة .

ومنذ هذا التاريخ أخذت مصر تعيش على مورد واحد هو الزراعة ، وكانت الأرض فى عهد محمد على والعهود السابقة له ملكًا للهيئة الحاكمة والفلاحون يزرعونها ويؤدّون للدولة من ثمارها ، فرأى سعيد خليفة عباس الأول أن يبيح تملكها ، وعادةً

ينوّه المؤرخون بهذا الصنيع ، غير متنبهين إلى ما منحه هو وخلفه إسماعيل للغرباء من حاشيتهما والمقربين إليهما من إقطاعات ضخمة كانت أساس الإقطاع بديارنا وما جرّ إليه من مساوئ اقتصادية . فى ظاهر الأمر أُعطى حقّ التملك للفلاح المصرى وفى حقيقته كان يحمل فأسه ويجر محراثه ويشقى لتنعم طبقة الإقطاعيين الجديدة ومن خلفوهم فى عهد الاحتلال أو قل شاركوهم من الباشوات والبكوات الذين مضوا يستنزفون الفلاحين دون أى رحمة .

وكانت نكسة التجارة أمرّ وأدهى فإن قيود الاحتكار التى طوقها بها محمد على أخذت تنفك عنها قيداً بعد قيد ، حتى إذا كان عصر عباس الأول انفكت جميعها انفكاكًا تحولت على إثره مصرُ إلى كلأ مباح لا للمتاجر الأجنبية فحسب ، بل للأجانب أنفسهم ولحُثالاتهم وشراذمهم التى قذف بها الغرب إلى ساحات بلادنا ، فملأوها بالمشارب والملاهى ، وأخذوا ينشئون حوانيت التجارة جالبين إليها مصنوعات بلادهم . وسرعان ما أمسكت رءوس أموالهم بخناق اقتصادنا المصرى ، بما افتتحوا من المصارف ومن بيوت الاستيراد والتصدير ومن الشركات المختلفة فى القاهرة والإسكندرية وغيرهما من المدن المصرية .

وتضخم عددهم بمر الزمن ، حتى غدوا كأنهم جيش أجنبى يحتلّ البلاد ، وهو جيش مَدَنِىّ ، ومن ثَمّ كانت خطورته أعظم ، إذ أخذ يتغلغل فى مرافق البلاد ويسيطر على ثروتها القومية ، وزاد الطين بِلّة أن أعطتهم الأسرة العلوية حق امتلاك الأراضى الزراعية ، فتوطدت أقدامهم فى هذا الوطن الجديد الذى اتخذوه لأنفسهم ومضوا يقيمون فيه المدارس والمعاهد لتعليم أبنائهم ويُصْدرون الصحف بلغاتهم تحت سمع الأسرة العلوية وأبصارها بل بتأييدها وفَسْح كل السبل أمامهم .

وبذلك أصبح هؤلاء الأجانب أصحاب مصالح ثابتة فى مصر ، وأصبحوا يتمتعون بحقوق المواطنين الحقيقيين بل لقد تفوقوا عليهم فى هذه الحقوق بما كان يحميهم من الامتيازات الأجنبية التى فرضها العثمانيون لهم فى أرجاء دولتهم الكبيرة ، وقد استغلوها فى ديارنا إلى أبعد حد ممكن ، فإذا هم لا يخضعون لنظامنا القضائى بل تُنْظَرُ قضاياهم فى محاكمهم القنصلية ، وإذا أىُّ سلطة مصرية لا تستطيع

أن تقبض على مرتكب جريمة منهم إلا إذا أذنت لها القنصلية التى يتبعها ، وكثيراً ما كانت تختفى — فى ثنايا انتظار هذا الإذن — معالمُ الجريمة . وزاد إسماعيل الأمر ضِغْثًا على إبَّالة بما ارتضى فى سنة ١٨٧٥ من أن يكون لهم محاكم خاصة بهم تفصل فى القضايا التى تنشب بينهم وبين المواطنين ، وهى المحاكم المختلطة . وكان كثير من المصريين السذَّج الشرفاء قد مدَّ يديه إلى الاستدانة من بيوتهم المالية بأسوأ مَثَل للرِّبا الفاحش ، فأُعطيتْ هذه المحاكم الحقَّ فى نزع ملكية أراضيهم وبيعها بيعًا جَبْريًّا ، مما أدى إلى تحولها إلى الأجانب . وكانوا لا يدفعون أى ضريبة على أرباحهم ومكاسبهم الطائلة ، إلا ما تعيَّن على ملكياتهم العقارية وإلا الرسوم الجمركية ، وكانوا يحتالون بوسائل شتى من التهرب للتخلص من هذه الرسوم . وبذلك لم يشاركوا — على الرغم من سيطرتهم على الثروة المصرية — فى تحمل أعباء الضرائب ، بل وقعت هذه الأعباء جميعها على عاتق المصريين .

وعلى هذا النحو مضى الأجانب فى مصر لا يرعون لها حقًّا من حقوقها ، بل لقد عملوا على تجريدها من كل ثرواتها وإفقار شعبها وخنقها اقتصاديًّا خنقًا لم تلبث آثاره أن أخذت فى الظهور منذ عهد سعيد ، إذ مدَّ يديه إلى الغرب يستدين ، واستدار الدين غُلاًّ فى عنق الدولة ، وتكاثرت الأغلال فى عهد إسماعيل ، فإذا مصر تقع مهيضة ، وتطأ ثراها الطاهر أقدام المحتلين البريطانيين .

وكانوا يدبِّرون لذلك وينتظرون الفرص منذ غزَت الحملة الفرنسية مصر ، إذ رأوا فى الإستيلاء على ديارنا تهديداً خطيراً لإمبراطوريتهم فى الهند ، فما زالوا بتلك الحملة حتى عادت ناكصةً إلى فرنسا . وغاظهم من محمد على استعانته بالفرنسيين فى مشروعاته الصناعية والتعليمية ، إذ استقدم منهم كثيرين بين خبراء وأطباء ومهندسين ، وكأنما رأوا فيهم غزواً جديداً لمصر ، فنصبوا من حوله الحبائل ، حتى ضربوه فى مؤتمر لندن الضربة القاضية بما ألزموه به من شروط التسوية التى عرضنا لها آنفا . وخلفه عباس الأول فما زالوا يُغْرونه حتى منح شركة إنجليزية حقَّ إنشاء خط حديدى بين القاهرة والإسكندرية ، وتم الخطُّ فى عهد سعيد وامتدَّ من القاهرة إلى السويس . وحاولت فرنسا فى بادئ الأمر أن تحول بين الإنجليز وإنشائه ، حتى لا يعلو نفوذهم فى مصر ، فأوغرتْ صَدْر العثمانيين على عباس

لتسخيره العمالَ المصريين فى إقامته ، بينما القوانين العثمانية تمنع السخرة ، ولكن عباسا مضى فى إنفاذه لَيُدعِمَ الإنجليز مركزه فى مصر ، غير حاسب حساباً لمصلحة الشعب ، بل مواصلا قهره وتسخيره لخدمة الشركة الإنجليزية والمصالح البريطانية .

وكانت الحملة الفرنسية قد درست مشروع شق طريق مائى بين البحرين : الأحمر والمتوسط يصل الشرق بالغرب ، وظنّ من كان بها من العلماء أنه لا يمكن تحقيق ذلك لاختلاف مستوى الماء فى البحرين ، غير أن الأبحاث فيما بعد أثبتت خطأ هذا الظن ، وأخذ بعض مستشارى محمد على يحثونه على تحقيق المشروع ، ولكنه لم يسارع إلى تحقيقه . حتى إذا ولى سعيد على مصر ظل قرصان فرنسى كبير يوسوس له بمنافع المشروع للإنسانية والحضارة وما زال به حتى منحه بمقتضى العقد المبرم فى ٣٠ من نوفبر سنة ١٨٥٤ امتياز تأسيس شركة عامة لحفر قناة السويس ، واستثمارها لمدة تسع وتسعين سنة . ووقع النبأ على إنجلترا وقوع الصاعقة ، فاستَعدَتْ على المشروع الدولةَ العثمانية ملوّحة بأنه يؤدى إلى احتلال فرنسا لضفاف القناة وبالتالى لمصر ووادى النيل ، وكأنما أغشَى ديلسبس عينى سعيد فإذا به يمنحه عقد الامتياز مفصّلا فى ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ ولم يكن عقداً ، وإنما كان بما تضمن من شروط فادحة كارثةً كبرى على مصر ، وكأنها ضيعته الخاصة يهبها من يشاء ، إذ لم يكتف بما نصّ عليه فى العقد الأول ، بل مضى يمنح الشركة حق إنشاء ترعة للمياه العذبة يتفرع منها فرعان إلى السويس وبور سعيد وخوّلها حق انتزاع الأراضى التى تلزمها من ملكية الأفراد ، ومنحها جميع الأراضى الممتدة إلى كيلومترين على طول القناة والترعة المزمع إنشاؤها مع إعفائها من الضرائب ، ومع الحق فى استغلالها للزراعة ، وأيضًا جعل لها الحق فى أن تستخرج من المناجم والمحاجر الأميرية كل المواد اللازمة لأعمال المبانى وصيانتها دون دفع أى رسم أو ضريبة ، وأعفى جميع المواد والآلات التى تستوردها من الرسوم الجمركية ، وجعل لها الحق فى فرْض ما تشاء من الرسوم على السفن التى تمر بالقناة على أن لا تزيد عن عشرة فرنكات للطن والمسافر ، وتعهّد أن يقدم لها ثمانين فى المائة مما يلزمها من عمال . ولمصر فى نظير كل ذلك خمسة عشر فى المائة من صافى الأرباح السنوية ،

وباع توفيق – فيما بعد – للبنك العقارى الفرنسى هذه الأرباح التى تخصُّ مصر بمبلغ اثنين وعشرين مليونًا من الفرنكات !

وكان هذا العقد مأساة حقيقية لمصر ، مأساة لا مثيل لها فى التاريخ ، فإن سعيداً لم يكفه أن ينشئ القناة على يد شركة أجنبية ، بل راح يسرف فى منحها الحقوق ، حتى غدت كأنها دولة داخل دولة ، وقصَّر تقصيراً معيبًا فيما ارتضاه لمصر من نصيب فى الأرباح ، مع خسارتها لما كان يعود عليها قبل القناة من رسوم على المتاجر التى كانت تمر بأرضها ، عن طريق السويس – القاهرة – الإسكندرية وأيضًا فإنها خسرت ستة عشر مليونًا من الجنيهات بل تزيد بين عمال قدَّمتهم وأملاك تنازلت عنها وأسهم اكتتبت بها . وهكذا قُدِّر للقناة التى جرَتْ أول ما جرت بدماء المصريين أن تمتلكها شركة أجنبية ، فيسيل لها لُعاب الإنجليز ، ويعقدون العزْم على السيطرة عليها وبالتالى على الأراضى التى تجرى فيها : على مصر .

وفى ٢٥ من أبريل سنة ١٨٥٩ بدأ العمل فى حفر القناة ، وتوفِّى سعيد وخلفه إسماعيل سنة ١٨٦٣ والعمل جار فيها على قدم وساق ، فسعى – بضغط الرأى العام المصرى – فى تخفيف شروط الامتياز المتصلة بملكية الترعة والأراضى الزراعية والعمال المصريين ، وتمَّ ذلك نظير تعويض للشركة بلغ ثلاثة ملايين وثلاثمائة وستين ألفًا من الجنيهات . وكان لمصر من أسهمها ما يقرب من نصفها اكتتبت بها فى عهد سعيد ، فلما ساءت ماليتها فى عهد إسماعيل باعها للحكومة الإنجليزية بدراهم معدودات : أربعة ملايين من الجنيهات . وبذلك خسرت مصر لا ما بقى لها من القناة فحسب ، بل لقد خسرت أيضًا القناة كلها ، بل لقد خسرت ديارها ، إذ مهَّد إسماعيل بذلك إلى الاحتلال البريطانى ، حتى تمّ لبريطانيا سيطرتها الحربية على القناة مفتاح الهند بجانب سيطرتها المالية .

وأتعسُ ما أصيبت به مصر فى عهد سعيد وإسماعيل الديونُ الباهظة التى أثقلا بها كاهل الخزانة المصرية ، وقد بدأ سعيد فصول المأساة ، إذ أخذ يستدين من البيوت المالية الأجنبية ، حتى بلغت ديونه أحد عشر مليونًا ومائة وستين ألفاً من الجنيهات . ولم يكن هناك أى مبرر ليمد يده إلى الأجانب مقترضًا ، إذ كان

عهده مقروناً باليسر والرخاء فى البلاد ، ولم تنهض الحكومة بأى مشروعات تدفع إلى الاقتراض . ودفعه قِصَرُ نظره بجانب ذلك إلى تسليم مشروع قناة السويس إلى شركة أوربية ، وبذلك مهد بيديه للتدخل الأجنبى فى شئون البلاد .

وخلفه إسماعيل ، فتوالت فصول المأساة تباعاً ، إذ أمضى مشروع القناة إلى غايته مؤيداً له ومساعداً ، ولم تكد تمضى أشهر على تسلمه مقاليد الحكم حتى ترامى على المرابين الأجانب وبيوتهم المالية ، يقترض منهم القناطير المقنطرة من الذهب والفضة ، حتى بلغت نحو مائة مليون من الجنيهات ، وكلما تسلَّم قنطاراً بدَّده على مآربه الدنيا ، فقناطير تُنْفَقُ على بناء قصوره الفخمة فى مصر والآستانة وزخرفتها وملئها بفاخر الأثاث والرياش ، وقناطير ثانية تُنْفَقُ على بَذَخه ومباذله وحفلاته ، واحتفالُه فى سنة ١٨٦٩ بافتتاح قناة السويس ودعوة ملوك أوربا وكبرائها إليه وما أنفقه فيه من أموال طائلة بلغت نحو مليون ونصف من الجنيهات ذائع مشهور ، وقناطير ثالثة تُنْفَقُ فى رحلاته إلى أوربا وظهوره هناك بمظهر ملوك الشرق الأولين الذين تَرْوى أساطير ألف ليلة وليلة ما غَرِقوا فيه من أبَّهة ورُواء ونعيم ، وقناطير رابعة تُنْفَقُ فى الآستانة ولائمَ ورشوةً وهدايا للسلطان وحاشيته حتى يَحْظَى إسماعيل بلقب خديو على البلد السليب الذى أضاع كنوزه وأقام من حوله قضبان الدائنين الأوربيين .

وتسامع الناس فى أوربا بسفهه ، فشَدُّوا إليه الرِّحال زُرافات ووُحْداناً بين إنجليز وفرنسيين وإيطاليين ، سماسرة وتجاراً ولصوصاً محترفين ، فنثر عليهم من هذه القناطير ذات الشمال وذات اليمين ، وخاصة من انتظم منهم فى سلك الموردين للقصور الخديوية وما يلزمها من نفائس الرِّياش والتحف والطُّرَف ، وكم من قادم منهم جاء مصر مُعْدِماً لا يملك قوت يومه فما هو إلا أن يأوى إلى إحدى قاعات الانتظار بقصر عابدين حتى يصبح من كبار التجار المورِّدين ، وإذا هو بَعْد أيام وأشهر معدودات يصبح من أصحاب الملايين . والفلاح المصرى رابض فى الطين مسخَّر دونَ مقابل للخديو وحاشيته من الأفَّاقين ، ومُنِىَ إسماعيل بحب امتلاك الأرضين ، فسلَّط موظفيه على الفلاحين يبتاعون منهم أرضهم كرهاً أو يجبرونهم على التنازل عنها قَسْراً ، حتى أصبح له خمس الأراضى الزراعية اختلاساً ونهباً ،

ورزحت الأخماس الأربعة الأخرى تحت أثقال ضرائبه الفادحة التى ظل شيطانه الرجيم إسماعيل صديق المفتش وزير ماليته يتفنن له فى صنوفها ، حتى أتت على الأخضر واليابس فى الوادى دون زاجر أو رادع .

ومنذ سنة ١٨٧٥ يبلغ ارتباك إسماعيل المالى أقصى مداه ، فيبيع ما تملكه مصر من أسهم القناة إلى الإنجليز كما أسلفنا ، ولكن الضائقة المالية لا تزال تمسك بخناقه ، ويمدُّ يده إلى البيوت المالية الأوربية فترده خائبًا ، حينئذ تسوِّل له نفسه أن يعرض على إنجلترا إيفاد إخصائى من رجال المال النابهين فيها ، ليدرس ظروف مصر المالية ، ويعاون وزير ماليتها على رأب الخلل الذى قد يكون أصاب أداة وزارته . وكأنه لم يكفه أنه مكَّن لإنجلترا من وضع إحدى قدميها فى القناة بما باعه لها من أسهمها الكثيرة التى تكاد تبلغ نصف الأسهم العامة ، فقد مضى يثبِّت قدمها الثانية فى شئون مصر الداخلية . واغتنمت إنجلترا الفرصة السانحة فأوفدت إليه بعثة مؤلفة من « كيف » أحد رجالها الماليين المعدودين وثلاثة نفر آخرين ، وتدارست البعثة حالة مصر المالية ، وضمَّنت دراستها تقريراً صوَّرت فيه ما انتهت إليه هذه الحالة من سوء شديد ، واقترحت لإنقاذها أن تخضع البلاد للمشورة الأوربية وأن تقوم فيها مصلحة يتولاها أوربى كفء — ولا بأس أن يكون إنجليزيًّا — تهيمن على مالية مصر وعلى ما يبرم الخديو من قروض .

ولم يستجب إسماعيل لاقتراحات هذه البعثة الإنجليزية توًّا ، ولكنه مضى يتخبَّط ، فقد فتح باستدعائها باب التدخل الأجنبى فى شئون مصر على مصراعيه ، ولم يستطع أن يغلقه ، وهو تدخل كان يطوى فى تضاعيفه تدخلاً سياسيًّا ما زال يعصف بالبلد حتى تردَّت فى هوَّة الاحتلال . وكانت أول كوارث هذا التدخل أن أصدر فى ٢ من مايو سنة ١٨٧٦ مرسومًا بإنشاء صندوق للدَّين جعل إدارته لمندوبين عن البيوت المالية الأجنبية ، وهو أول هيئة أوربية رسمية فرضت الوصاية الأجنبية على شئون مصر المالية ، بل هو أول طعنة أصابت استقلال مصر المالى والسياسى فى الصميم . وتوالت الطعنات ، فأنشئ مجلس أعلى مختلط للمالية ، نصف أعضائه من المصريين ونصفه من الأجانب ، ولم يلبث إسماعيل أن ارتضى فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٨٧٦ فرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية بحيث يتولاها رقيبان

أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى ، أما الأول فلمراقبة الإيرادات العامة للحكومة وأما الثانى فلمراقبة المصروفات .

وتمضى إلى سنة ١٨٧٨ فيسدّد الرقيبان وصندوق الدين طعنة جديدة إلى استقلال مصر ، إذ يطالبان بتأليف لجنة تحقيق أوربية لفحص شئون مصر المالية ، ويستجيب إسماعيل ، وتمضى اللجنة فى التحقيق ، وتضع تقريراً تصف فيه الانهيار الاقتصادى ووجوه تلافيه ، وتقترح فيما تقترح إلغاء الرقابة المالية على أن يحلّ محلها وزيران : إنجليزى وفرنسى فى الوزارة المصرية ، يعيّنان من قِبل دولتيهما ، أما الأول فلوزارة المالية ، وأما الآخر فلوزارة الأشغال . ويرضخ إسماعيل صاغراً ، ويؤلف وزارة مختلطة يرأسها نوبار أحد العُمَلاء القدماء للأوربيين .

وبذلك انهارت مصر سياسيًّا كما انهارت اقتصاديًّا ، ولو أنه كان فيها هيئة نيابية قوية تمثل إرادة الشعب وتهيمن على تصرفات الحكومة وتحاسبها على ما تنفق من الأموال لما انحدرت البلاد إلى هذه النهاية التعسة ، وحقًّا كان هناك مجلس شورى للنواب منذ سنة ١٨٦٦ ولكن إسماعيل الطاغية سلبه كل حقوقه ، ومضى يحكم مصر حكمًا مطلقًا يستأثر فيه لنفسه بكل أمر ونَهْى ، وبذلك تحوّل هذا المجلس إلى ما يشبه هيئة استشارية وهى لا تُسْتَشارُ فى سياسة الدولة ولا فى شئونها المالية ، وإنما تستشار فى بعض المسائل الداخلية المتصلة بالزراعة غالبًا .

ومنذ أوائل العقد الثامن من القرن نرى كثيرين من أبناء الشعب يتحركون متوجعين لما أصاب الوطن وثروته الاقتصادية ، وكان نفر منهم قد وصل إلى المناصب العليا فى الجيش والإدارة المدنية ، فآلمهم أشد الألم تدخل الأجانب فى شئوننا المالية ، وأخذت المشاعر القومية تضطرم ، وكان مما زاد فى اضطرامها نزول جمال الدين الأفغانى بمصر منذ سنة ١٨٧١ وكان مصلحًا دينيًّا وزعيماً سياسيًّا ، فهاله جمود المصريين إزاء الهيئة الحاكمة الفاسدة وقعودهم عن الثورة عليها وعلى ما مهّدت له من تدخل الأجانب الأوربيين فى شئون المسلمين ، والتف حوله الشيخ محمد عبده وكثيرون غيره . وظهرت فى أثناء ذلك صحف مختلفة مثل صحيفة وادى النيل وصحيفة مصر ، وأخذت تنقد فى صراحة سياسة إسماعيل الخرقاء وتنادى مصر للمصريين ، لا للأجانب ولا للترك العثمانيين . وانعكست من ذلك أصداء على

مجلس شورى النواب منذ سنة ١٨٧٦ .

وظل إسماعيل يَصُمُّ أذنيه عن كل نداء وطنى وتنبيه قومى حتى سقط تحت أقدام الإنجليز والفرنسيين واضُطرَّ راغمًا إلى تأليف الوزارة المختلطة ، ونراه يبادر حينئذ بتغيير نظام الحكم فيتنازل عن حكمه الغاشم ويردُّ الأمر إلى مجلس نظار (وزراء) وكان قبل ذلك يحكم كجده محمد على بوزراء يُعَدُّون كتَّاب سرٍّ له ، ينفذون أوامره ونواهيه ، فأنشأ هذا المجلس وجعله هيئة مستقلة عنه يضطلع أعضاؤها بمسئولية الحكم متضامنين . وأخذ نوبار صنيعة الأوربيين يرأس المجلس ، وأحال إلى المعاش بحجة الاقتصاد فى النفقات ألفين وخمسمائة من الضباط ، وكأنه أراد أن يقضى على البقية الباقية من الجيش . وثار الضباط ، وكان الشعب قد استشاط غضبًا عليه لتعاونه مع الوزيرين : الإنجليزى والفرنسى ، فلم ير بدًّا من استقالته . وشكَّل الوزارة بعده توفيق بن إسماعيل ، فأطلق سلطة الوزيرين الأجنبيين ، وجعل لهما الكلمة العليا فى قرارات المجلس وكل ما يتصل بشئون الدولة . وبذلك فقدت الوزارة الصبغة القومية . وقد مضت تُلْغى مجلس شورى النواب ، خشية معارضته لها ، ولكن أعضاءه ثاروا لكرامتهم وكرامة وطنهم ، فلم يذعنوا لإرادتها ، واحتجوا عليها احتجاجًا شديداً لدى إسماعيل . وتألفت جمعية وطنية وضعتْ مشروعًا لتسوية الديون الأجنبية ، وقررتْ وضع نظام دستورى للبلاد وقيام وزارة مسئولة أمام مجلس النواب . واتجهت الأنظار إلى محمد شريف كى يؤلف الوزارة الوطنية الجديدة ويُنْقذ البلاد مما تردَّت فيه من التدخل الأجنبى والحكم الاستبدادى ، وكى يضع دستوراً يكفل للأمة حقوقها فى جميع الشئون المالية والداخلية والخارجية . ونهض محمد شريف بذلك على خير وجه ممكن ، فألف الوزارة الوطنية مُقْصيا عنها الوزيرين الإنجليزى والفرنسى ، ووضع للبلاد دستوراً على أحدث المبادئ العصرية ، وجعل لمجلس النواب حقَّ إقرار القوانين وإقرار الميزانية وجعل الوزارة مسئولة أمامه عن كل كبيرة وصغيرة . وهاجت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية وماجتا ، وألَّبتا الدول الأوربية على إسماعيل ، وما زالتا بالدولة العثمانية ، حتى خلعته عن ولاية مصر فى يونية سنة ١٨٧٩ . وكان ذلك إيذانًا بالإشراف على حافة الهاوية ، إذ خلفه ابنه توفيق فى هذه المرحلة الدقيقة التى كانت تجتازها البلاد ، فعمل على

الإطاحة بوزارة شريف وإلغاء الحياة البرلمانية الدستورية ليحكم حسب هواه حكمًا طائشاً ، وترامى على أعتاب الإنجليز والفرنسيين وخاصة الأولين ، وثار الجيش وحاول أن يرده إلى سواء السبيل ، ولكنه تمادى فى غيه ، حتى روّعت البلاد بالاحتلال ، وتقوضت جميع دعائم الاستقلال .

٣

الثورة العرابية والاحتلال

تربّع توفيق على أريكة مصر ، فقدم له محمد شريف استقالة مجلس النظار (الوزراء) تبعًا للتقاليد ، فعهد إليه بتشكيله من جديد ، فشكله مشركًا معه فيه محمود سامى البارودى ناظرًا للمعارف والأوقاف . وأخذ محمد شريف يستحثُّ توفيقاً على إصدار الدستور ودعوة مجلس شورى النواب للانعقاد ، غير أنه تقاعس عن تلبيته ، لما كان يُخفى فى سريرته من رغبته فى أن يحكم البلاد حكمًا مستبدًّا ، وكأنما أراد أن يتخلص منه ، حتى يصبح الحكم خالصًا له . وكان ذلك يصادف هوى فى نفس قُنْصلى إنجلترا وفرنسا ، إذ كانا يعدّان شريفاً وما يريد من الحياة الدستورية لمصر العائقَ الوحيدَ الذى يَحُولُ دون تغلغل النفوذ الأجنبى فى الحكومة المصرية ، فما زالا يوعزان إلى توفيق أن يتخلص من رئيس نظاره . ولما يئس محمد شريف منه أعلن أنه لا يستطيع أن يحكم البلاد بدون دستور وهيئة نيابية ، وقدّم استقالته مضحيا بمنصبه فى سبيل واجبه القومى ومبادئه القويمة .

وشكّلَ توفيق مجلس النظار الجديد برياسته ، ومضى يتخبّط فى سياسته ، فنفى جمال الدين الأفغانى من مصر ، وأقال تلميذَه الشيخ محمد عبده من وظيفته ظنًّا منه أنه يُطفئ بذلك الجذوة الوطنية التى أخذت تشتعل فى البلاد ، بينما هو بهذا العمل قدم لها وقوداً يُضرمها ، ومضى يقدّم لها وقوداً جزلا بهوَجه وقصر نظره ، إذ أعاد من جديد الرقابة الثنائية الأجنبية التى كانت قد ألغيت ، وجعل للرقيبين الإنجليزى والفرنسى حق حضور جلسات مجلس النظار ، وبذلك ضاعف سلطانهما

القديم إذ أصبحا وزيرين وإن تسميا باسم رقيبين . ويظهر أنه خشى على نفسه مغبّة اضطلاعه بالحكم ، فعهد إلى مصطفى رياض بتشكيل مجلس نظار جديد ، وكان من هويّته لا يؤمن بحقوق الشعب فى الحكم ويخضع خضوعاً أعمى لأعداء الأمة الأوربيين . وصدع لمشيئته مُشْركاً معه عثمان رفقى ناظراً للجهادية (الحربية والبحرية) وعلى مبارك ناظراً للأشغال ومحمود سامى البارودى ناظراً للأوقاف ، ولعل وجود الأخيرين فى وزارته هو الذى بعثه على إسناد تحرير الوقائع المصرية جريدة الحكومة الرسمية إلى الشيخ محمد عبده ، فمضى يحرّرها مع سعد زغلول وغيره من تلاميذه باثّاً فيها نزعته الإصلاحية فى الدين والسياسة ، وداعياً إلى قيام حكومة شورية .

وأخذت هذه الوزارة تسوس البلاد سياسة خرقاء إذ تنازلت عن أرباح مصر فى قناة السويس نظير اثنين وعشرين مليوناً من الفرنكات ، وبذلك لم يعد لمصر أىّ حق مادى فى القناة التى تجرى فى أرضها . وتحرك الشعب يريد أن يلقى عن عاتقه أعباء هذا الحكم الفاسد الذى أناخ عليه بكلاكله من كل جانب ، وفى مقدمته أبناؤه الذين تلقوا العلم فى الغرب قبل النكسة وعرفوا حقوق الشعوب المشروعة فى الحكم ، وقد ألفوا جمعية سرية باسم الحزب الوطنى أخذت توزع المنشورات لمقاومة توفيق ورياض وتدعو لإقامة حكم دستورى سديد . وتعالت أصوات الصحف تنتقد الحكومة وتندد بتفريطها فى حقوق البلاد . وبدلا من أن يترك رياض الحكم لعناصر صالحة مضى يضطهد معارضيه بنفيهم إلى أقاصى السودان ، كما مضى يحاول خنق الصحف بتعطيل بعضها إلى أجل أو تعطيلها نهائياً .

ولكن أيسكت الشعب على ظالميه ومضطهديه ؟ لقد آن له أن يثور على استبداد حكامه الذين سلبوه كل حقوقه المشروعة فى الحكم ومضوا يضطهدونه بالسُّخْرة والنفى والتشريد ، والذين جلبوا له الدمار الاقتصادى ومضوا يرهقونه بالضرائب الفادحة لحساب اللصوص والمرابين من الأوربيين . وقد بلغ هذا الدمار ذروته فى عهد توفيق ورياض بما أتاحا لرءوس الأموال الأجنبية من استثمار موارد البلاد ، بل استنزافها عن طريق مؤسسات وشركات مختلفة كالبنك العقارى وشركة تكرير السكر وشركة المقاولات .

وكان الجيش يعانى ظلماً خطيراً ، إذ دأب إسماعيل على أن يحرم الضباط المصريين من الترقيات التى يستحقونها بجدارتهم وأن يحول بينهم وبين الوظائف العليا فى الجيش ويجعلها قاصرة على الضباط الأتراك والشراكسة على الرغم مما اتضح من قصورهم وعدم كفايتهم فى الحروب التى نشبت مع الحبشة لسنتى ١٨٧٥ و١٨٧٦ . وتمادى توفيق فى هذا الظلم المجحف ، حتى إذا ولى عثمان رفقى شئون البحرية والحربية فى حكومة رياض انتهى هذا الظلم إلى صورة عنيفة من العسف ، إذ كان شركسياً شعوبياً ، فعمل على وضع كل أزمة الجيش فى أيدى الشراكسة والأتراك ، ومضى يغدق عليهم الترقيات ، بينما تولى الضباط المصريين الأكفاء باضطهاد جائر وإجحاف مشين . ولما طفح الكيل تعاقدت صفوة من الضباط المصريين على مقاومة هذا الظلم حتى الموت ، وتقدم عرابى ومعه عبد العال حلمى وعلى فهمى بمذكرة إلى الحكومة يطلبون فيها عزل عثمان رفقى وتعديل القوانين العسكرية بحيث تكفل العدل والمساواة بين جميع الضباط . وبحث مجلس النظار ومعه توفيق المذكرة فى ٣١ من يناير سنة ١٨٨١ وقرر محاكمة الضباط الثلاثة أمام مجلس عسكرى ، واحتال عثمان رفقى حتى استقدمهم ، وحينئذ اعتقلهم لمحاكمتهم بتهمة التمرد والعصيان ، فثار رفقاؤهم من الضباط المصريين وحشدوا الجند إلى معتقلهم بقصر النيل ، واقتحموه ، وأطلقوهم من عقالهم . فأذعن الخديو ورياض صاغرين لمطالبهم ، وخرج رفقى من نظارة الحربية والبحرية ، وتولاها محمود سامى البارودى الذى كان يحظى بثقة عرابى وزملائه ، فزاد رواتب الضباط والجند وألف لجنة لإصلاح القوانين العسكرية ، ومضى يضع يده فى يد الضباط الوطنيين ، بينما مضى توفيق يبيت لهم الغدر والانتقام متذرعاً إلى ذلك بالدس والوقيعة فى صفوف الجيش . ولكن عرابياً ورفاقه أحبطوا دسائسه هو وحاشيته ، ولم يرتدع ، بل راح يكيد لهم بإخراج البارودى عونهم من مجلس النظار وتعيين داود يكن مكانه ، وأخذهم بالعنف والشدة ، فكثرت اجتماعاتهم وكثرت مشاوراتهم بزعامة أحمد عرابى الذى كان يمتاز بقوة شخصيته وفصاحة منطقه وشدة حبه لوطنه .

وكان الشعب فى هذه الأثناء ساخطاً سخطاً شديداً على الأغلال الكثيرة التى وضعت فى عنقه ، إذ سلبت حريته بما سلط عليه توفيق من حكم استبدادى

ظالم لا يَرْعَى فيه إلاًّ ولا ذمة ، وأيضاً فقد مُزقت كرامته ، إذ تفاقم نفوذ الأوربيين فيه لا بالرقيبين الأجنبيين اللذين فرضهما على مجلس نظاره فحسب . بل أيضًا بكثرة المستشارين والموظفين الأجانب الذين تغلغلوا فى جميع الدواوين . وهبَّت الصحافة على لسان عبد الله نديم وأديب إسحق وأضرابهما تلهب النفوس وترسل شواظ غيظها ونقدها على رءوس الحكام الظالمين المستبدين .

وأخذت قوى الشعب تتجمَّع وتلتفُّ هادرة حول عرابى هذا الجندى الباسل الذى تجسَّدت فى روحه مشاعرُ أمته والذى أثبت فى حركة الجيش السابقة أنه يهزأ بالدخلاء من ذوى الملك والسلطان . وما وافَى يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٨٨١ حتى اقتحم على رأس الجيش ميدان قصر عابدين . وهبط إليه توفيق يصحبه قنصل إنجلترا فى الإسكندرية والمراقب المالى الإنجليزى رامزاً بذلك إلى الدول الأجنبية التى تسنده . وصاح فى وجهه عرابى صيحة قوية عاتية بمطالب الأمة المشروعة ، وهى عزْلُ رياض وإعادة الحياة النيابية وإبلاغُ الجيش إلى العدد الذى عينته « فرمانات » الدولة العثمانية . ولم يلبِّ توفيق مطالب الشعب تَوًّا ، بل عاد إلى القصر ليشاور قوى العدوان والشر من نُظَّاره ورجال حاشيته وقناصل الدول الأجنبية ، واستقرَّ الرأى على إجابة المطالب جميعها ، وأُعلن ذلك لعرابى ومن معه من الجند ، وفرَّ رياض على وجهه إلى أوربا خشيةً على نفسه من الشعب ، وبقى هناك مدة . وتألف مجلس نظار جديد برياسة محمد شريف ، اشترك فيه محمود سامى البارودى ناظراً للحربية والبحرية ، وعمل المجلس فى سرعة على إنشاء مجلس نيابى كامل السلطة ، وانتُخب أعضاؤه ، وبدأ انعقاده فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٨١ وأخذ ينهض فى قوة بمهمته ، وعرض عليه محمد شريف الدستور القديم الذى سبق أن وضعه فى نظارته الأولى سنة ١٨٧٩ .

ولم يَقرَّ قرار الدولتين الإنجليزية والفرنسية حين رأتا النظام الدستورى يستقر فى مصر استقراراً من شأنه أن يُحبِط نفوذهما ويقوضه تقويضاً ، فعمدتا إلى الدسِّ بين الخديو ومجلس النظار وإقامة العقبات فى سبيل النظام النيابى الجديد ، وكان بدء الدسِّ مذكرة قدمتاها إلى الحكومة فى ٧ من يناير سنة ١٨٨٢ زعمتا فيها تأييدهما لسلطان توفيق ، مما جعله يلتجىء إليهما دائمًا لحمايته من الشعب بحيث أصبح

فى جانب والشعب فى جانب آخر . أما بدء العقبات فكان مذكرة تقدمتا بها إلى الحكومة فى ٢٦ من يناير أعلنتا فيها معارضتهما لإعطاء مجلس النواب الحقّ فى تقرير الميزانية لما فى ذلك — على زعمهما — من مساس بحقوق الدائنين . ورأى محمد شريف تفاديًا للأزمة أن يؤجّل النص فى الدستور على حق المجلس فى نظر الميزانية ، غير أن المجلس رأى فى ذلك افتياتاً على حقوقه ، فاعتزل الحكم .

وتشكل مجلس نظار جديد من زعماء الحركة العرابية وأنصارها برياسة البارودى واضطلاع عرابى بأعباء نظارة الحربية والبحرية ، وجَعَلَ المجلس للسودان نظارة خاصة لتألفه وإحباط ثورة المهدى الناشبة فيه ، وأخذ فى تصريف شئون الدولة تصريفا يردُّ إلى الشعب كرامته وحقوقه المسلوبة ، وطهّر الجيش من عناصر الفساد الشركسية والتركية ، وأعلن دستور الأمة مع النص فيه على حق مجلس النواب فى تقرير الميزانية . وسرعان ما احتجت الدولتان الإنجليزية والفرنسية وقدمتا مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة . وكانت فرنسا قد احتلت تونس منذ سنة ١٨٨١ بسبب ما مُنيت به من أسرة البايات الحسينية ، التى دفعتها — كما دفعت الأسرة العلوية مصر — إلى الانهيار الاقتصادى وتغلغل النفوذ الأجنبى فى البلاد ، فعقدت إنجلترا العزم على المسارعة باحتلال مصر ، غير أنها مضت تغرّر بفرنسا وتشركها معها فى المذكرات والاحتجاجات والمناورات حتى يحين الوقت للانقضاض على الفريسة ، فتقتنصها من دونها ولكن كيف السبيل إلى ذلك ، ومصر تحكمها حكومة وطنية شرعية دستورية ؟ لقد بادرت بإعلان حرب على هذه الحكومة كحرب القراصنة مع اختلاف الوسائل والأسلحة ، إذ حلَّ بَنْدَرُ الفتن والوقيعة الوضيعة بين الحكومة الوطنية وتوفيق محل حراب القراصنة المسمومة . وكان توفيق من الحمق والرعونة وقِصَرِ النظر بحيث أحدث بينه وبين حكومته صَدْعًا لا يلتئم ، صدعا نفذ منه الإنجليز إلى كل ما كانوا يبغون من عدوان أثيم .

ومضت الحكومة تسلك بالأمة طريق المجد والعزة القومية ، والإنجليز وتوفيق وحاشيته يتربّصون لها ويحركون من حولها المؤامرات ، وينصبون الدسائس والفتن . ولا نصل إلى إبريل من سنة ١٨٨٢ حتى تدفع عوامل الشر والظلام طائفة من الضباط الشراكسة إلى تدبير مؤامرة خسيسة لاغتيال عرابى والبارودى وغيرهما

من النظار واغتيال كبار الضباط الوطنيين . ويُكْشَفُ الحجاب عن المؤامرة ، ويُحال أفرادها إلى محكمة عسكرية ، فتحكم بنفيهم المؤبَّد إلى أقاصى السودان وتجريدهم من رتبهم وامتيازاتهم ، ويُرْفَعُ الحكم إلى توفيق للتصديق عليه ، فيمتنع معتمداً على تأييد قنصلى إنجلترا وفرنسا له . وتحدث بينه وبين الحكومة أزمة عنيفة ، ويكفهر الجوّ ويُدْعَى مجلس النواب للفصل فى الخلاف ، ويصبح واضحًا للعيان أن توفيقًا يحتمى ضد الوطن بأعدائه الأوربيين وأنهم يوجهونه حسب مشيئتهم ، وكأنه كرة يتقاذفونها بأقدامهم . ويتنادى كثيرون بوجوب خلعه ، ولكن الخلاف بينه وبين الحكومة الوطنية يسوَّى ، وفى هذه الأثناء تُرْسل الدولتان الإنجليزية والفرنسية فى ١٧ من مايو ببوارج من أسطوليهما إلى الإسكندرية وعيداً وتهديداً باستخدام الوسائل القهرية ، ويتقدم قنصلاهما فى ٢٥ من مايو بإنذار رسمى إلى الحكومة ، يطلبان فيه استقالتها وإبعاد عرابى عن مصر وتحديد إقامة البطلين عبد العال حلمى وعلى فهمى بإحدى القرى الريفية . ورمت الحكومةُ بالإنذار فى وجه الدولتين المعتديتين ، غير أن توفيقا هَشَّ وبشَّ للإنذار ، وأعلن خضوعه المَهين للدولتين وأنه سيعمل على تحقيق ما جاء فى إنذاريهما نزولا على إرادتيهما . وسارعت الحكومة فى ٢٧ من مايو فقدمت استقالتها احتجاجًا على توفيق وأعوانه من الإنجليز والفرنسيين . وعُرضت النظارة على كثير من المصريين ، فأبوا أن يضعوا يدهم فى يد توفيق ، واضطُرَّ خشية اندلاع الثورة إلى إبقاء عرابى فى نظارة الحربية والبحرية . ولم يلبث الإنجليز أن دبَّروا فى ١١ من يونية مذبحة الإسكندرية ، إذ طَعن مالطى من رعاياهم أحد المواطنين ، فاستشاط أهل الإسكندرية غضبًا ، ونشبت مذبحة كبيرة بينهم وبين طَغام الأوربيين . وبدا كأن الاحتلال البريطانى قاب قوسين أو أدنى ، فشكَّل إسماعيل راغب مجلس النظار فى ٢٠ من يونية وظل أحمد عرابى ناظراً للحربية والبحرية ، وحاول راغب أن يتدارك الأمر ويعيد الأمن إلى نصابه ، غير أن الإنجليز أخذوا يشككون فى قدرته تمهيداً للاحتلال الذى كانوا يريدون أن يفرضوه بالقوة ، ومضوا يدبرون خططهم لإبعاد فرنسا عن مشاركتهم فى هذا الاحتلال واستطاعوا فى ٢٣ من يونية أن يحملوا مؤتمراً دوليًّا كان منعقداً فى الآستانة على اتخاذ قرار ، سُمِّىَ بميثاق عدم التدخل فى مصر ، فلا يجوز لأى

دولة أن تحتل جزءاً من أرضها أو تحصل على أى امتياز خاص بها دون غيرها من الدول . وبذلك أبْعدتْ إنجلترا فرنسا عن طريقها فى احتلال مصر ، بينما ظل أسطولها فى مياه الإسكندرية ، وظلت ترسل إليه بالإمدادات .

وفى هذه الأثناء انتقل توفيق من القاهرة إلى الإسكندرية ، وهو انتقال تؤكد الأحداث أنه تم بالاتفاق مع الإنجليز حتى يكون فى حمايتهم وحماية أسطولهم . وتنبَّه عرابى للفاجعة ، فأخذ فى تحصين الإسكندرية ، غير أن مدافع الأسطول الإنجليزى لم تلبث أن دوَّتْ على شواطئها فى ١١ من يولية ، وقاوم الجيش وقاوم الشعب مقاومة عنيفة ، غير أن قوى البغى والعدوان انتصرت فانسحب الجيش إلى كفر الدوار وانسحب الأهلون ، وبقى توفيق الدخيل رابطاً مصيره بمصير أعداء البلاد المعتدين . وتكونت بالقاهرة جمعية عمومية من الجيش والشعب ، وقررت الاستمرار فى الجهاد عن ثرى الآباء والأجداد ، وعزَّز عرابى خطوط دفاعه فى كفر الدوار وعلى سواحل مصر وفى التل الكبير ، وظن أن الإنجليز سيحترمون حياد قناة السويس ، وخاصة أن ديلسبس وعده بأن هذا الحياد لن يُخْرَقَ ، غير أن مياهها لم تلبث أن أصبحت مسرحاً للبوارج البريطانية ، واحتل الإنجليز بورسعيد والإسماعيلية والسويس . واحتدمت الحرب بينهم وبين المصريين ، وبينما هى محتدمة أعلن العثمانيون عصيان عرابى ، وبذلك سوّغوا الاحتلال البريطانى ، غير أن الجيش مضى يناضل عن بلاده نضالاً باسلاً ، على الرغم من هذه الخيانة العثمانية وخيانات أخرى مختلفة ، وكان يناضل جيشاً ضخماً يفوقه فى العدد والعتاد الحربى ، فانتصر الإنجليز ومضوا حتى احتلوا القاهرة ، ودخلها تحت ظلال سيوفهم ورماحهم توفيق ومن معه من الخائنين . ولم يلبث فى ٣٠ من سبتمبر أن استعرض الجيش الإنجليزى فى ميدان عابدين ، وعاش فى ركابه معيشة الذليل المَهين .

واعتُقل زعماء الثورة العرابية وكثير من الضباط والأعيان ، وأُلْقى بهم فى غياهب السجون انتظاراً للمحاكمة ولم يُفْلت منهم سوى عبد الله نديم الذى ظل مختفياً تسع سنين . وتشكلت محاكم عسكرية فى القاهرة والإسكندرية ، وحُكم بالنفى المؤبد على زعماء الثورة ، وهم عرابى والبارودى وعبد العال حلمى وعلى فهمى وطلبه عصمت ومحمود فهمى ويعقوب سامى ، ونُفوا إلى سرنديب ، وحُكم على بقية

العرابيين أحكامًا بالنفى أيضًا إلى خارج البلاد تتراوح بين سنتين وعشرين سنة ، وحُكم على الشيخ محمد عبده بالنفى إلى سوريا لمدة ثلاث سنوات . وهكذا قُدِّر لثورتنا العرابية الوطنية أن تُخْفق ، وأن يَبْطش الإنجليز باستقلال الوطن وبأفلاذه وأكباده ومن يَحلُّون منه فى سويداء فؤاده .

وقد احتلوا مصر بحجة المحافظة على الحكم القائم بها ، ولذلك ظلوا يعترفون بالأسرة العلوية ، كما ظلوا يعترفون بالسيادة العثمانية الاسمية على البلاد ، ولكنهم مضوا يفرضون عليها سيطرتهم فرضًا عنيفًا ، وكل يوم يَعِدون بالجلاء عنها ولا يوفون بعهدهم حتى استطاعوا فى سنة ١٨٨٧ أن يعقدوا اتفاقية مع الدولة العثمانية ، سلَّموا فيها بمبدأ الجلاء ، ولكنهم اشترطوا له أن لا يكون هناك خطر داخلى ولا خارجى يهدد مصر وأن من حقهم إذا جلوا عنها أن يعودوا إليها إذا اضطرب بها الأمن والنظام . والحقيقة أنهم لم يفكروا فى الجلاء يومًا إنما كانت تلك الاتفاقية مناورة سياسية أمام الدول وخاصة فرنسا التى كانت تعلن النكير على إنجلترا منذ انفرادها باحتلال البلاد ، وما زالت تطالبها بالجلاء حتى عقدت معها فى سنة ١٩٠٤ الاتفاق الودى المشهور الذى بمقتضاه تُطْلِقُ يَدُ إنجلترا فى مصر ويَدُ فرنسا فى مراكش .

وقد مضت إنجلترا منذ وضع توفيق قدمها فى مصر تتخذ كل السبل لخنقها وإحباط كل قدرة لها على المقاومة ، فألغت الدستور ومجلس النواب وأحلت محلهما مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وجرَّدتهما من كل سلطان ، كما جردت الشعب من جيشه الوطنى وأنشأت جيشًا هزيلا يرأسه سردار إنجليزى ويقوم عليه ضباط بريطانيون ، ووضعتْ يدها على الشرطة بتعيين قومندان بريطانى عليها ، وأكثرت من توظيف البريطانيين فى المناصب الكبرى بمختلف الوزارات ، فوكيل للداخلية ووكيل لوزارة الأشغال ، ومستشار قضائى للحقانية (العدل) ومستشار مالى وموظفون آخرون كثيرون سَيطرت بهم على كل شئون الحكم . ولم تلبث فى سنة ١٨٨٤ أن دفعت وزارة نوبار ومن ورائها توفيق إلى إخلاء السودان تمهيداً لاستعماره ، وسرعان ما مضت تنتقص من أطرافه متواطئة مع مختلف الدول الأوربية على اقتسامه ، فجزء لفرنسا وجزء لإيطاليا وجزء لها هى نفسها ، وإقامة من جديد

لمملكة الحبشة ، وبث للفوضى فيما تبقى بيد مصر إلى أن اضطرتها فى سنة ١٨٩٩ إلى أن يصبح ما بقى منه شركة بينهما ، شركة ضيزى لها فيها الغُنْم ولمصر الغُرْم .

وأخذت إنجلترا تحول مصر إلى مزرعة كبيرة للقطن تسدّ حاجة مصانعها فى «لنكشير» ملقية فى روع المصريين أن بلدهم زراعى بجبلّته ، وبذلك انتكست الصناعة المصرية واضمحلت ، بينما أخذت المصنوعات الأجنبية إنجليزية وغير إنجليزية تُغْرق أسواق مصر ، وازداد بها إنشاء الشركات الأجنبية زراعية وتجارية ، ولم يلبث رأس المال الأجنبى أن سيطر سيطرة تامة على الاقتصاد المصرى ، وكثر عدد الأجانب فى مصر كثرة مفرطة ، وانتشروا فى مدنها وقراها يعتصرونها ويجنون خيراتها ، والفلاحون يرزحون تحت أثقال الفقر والفاقة ، يحرثون الأرض لقليل من الأذرة والمِش ولثوب أزرق يَعْلُو أجسادهم ، بينما ينعم الأجانب من أصحاب الشركات وغيرهم من الدائنين والمرابين ، وبينما ينعم الحاكم العَلَوىُّ الدخيل وحاشيته من الغرباء ومن يلوذ به من الباشوات والبكوات المصريين .

ومع ذلك كله ظلّ الشعب المصرى محتفظًا فى أثناء الاحتلال الإنجليزى بروحه وطاقاته ، وظل يقاومه ما وسعته المقاومة ، وكان أول ما بدا من طلائعها مبارحة الشيخ محمد عبده منفاه إلى باريس ، حيث وضع يده هناك فى يد أستاذه جمال الدين الأفغانى ، وأخذا يصدران ويحرّران منذ ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ صحيفة العُرْوَة الوُثْقَى حاملين فيها حملات شعواء على السياسة الاستعمارية البريطانية وما كادت — وتنتوى الكيد به — لمصر والشرق والإسلام . وكانت أعدادها تصل إلى البلاد ، فأقضّت مضاجع الإنجليز ، لما تدعو إليه من مناهضة استعمارهم ، وما زالوا يدسون لها حتى امتنعت عن الظهور بعد عددها الثامن عشر . وعاد الشيخ محمد عبده إلى بيروت ، ثم دخل مصر فى سنة ١٨٨٩ وأخذ يُعْنَى بالإصلاح الدينى والاجتماعى كى يعدّ وطنه للمقاومة الفاصلة . وانزاح عن صدر مصر كابوس توفيق ، وخلفه عباس الثانى فى يناير سنة ١٨٩٢ فنشطت الصحافة المصرية فى مناهضة المحتلّ ، وأخرج عبد الله نديم صحفىّ الثورة العرابية وخطيبها المفوّه صحيفة « الأستاذ » فى ٢٣ من أغسطس سنة ١٨٩٢ يناهض بها التحلل الخلقى الذى أخذ يستشرى فى المجتمع المصرى مع دخول الإنجليز فى البلاد كما يناهض الاحتلال

ومساوئه ومظالمه . وأحسّ « كرومر » بخطره فأمر بنفيه عن مصر ، فرحل إلى الآستانة ، وبذلك تعطلت صحيفته منذ ١٣ من يونية سنة ١٨٩٣ غير أن راية المقاومة لم تسقط من يده ، فقد تسلّمها منه مصطفى كامل ، وهو يُعَدّ بحق باعثَ حركتنا الوطنية ومذكى جذوة مقاومتنا الشعبية ضد الاحتلال ، إذ مضى يستنهض الأمة ويستثير همتها للتخلص من المحتلين بخطبه النارية ومقالاته الملتهبة التى كان يُدبّجها فى صحيفته : « اللواء » . وانبعث الشعب من حوله يريد أن يردّ عنه قوى البغى والشر والعدوان وهو يتقدم صفوفه صارخاً فى وجه الإنجليز بالجلاء الناجز . ومضى يتنقل فى البلاد الأوربية رافعاً صوت مصر فى المحافل الدولية ومنادياً بحقوقها المشروعة فى الحرية والاستقلال . وحدثت مأساة دنشواى ومحاكماتها الجائرة فى سنة ١٩٠٦ وكان فى فرنسا للاستشفاء فجلجل صوته فى باريس ولندن كاشفاً عن فظائع الإنجليز بوطننا ومخازيهم وحاشداً ضدهم قوى الرأى العالمى . وما زال يرميهم بمقالاته وخطبه فى مقاتلهم ، حتى اضطروا إلى سحب معتمدهم كرومر من ديارنا ، وأخذوا يعدّلون فى سياستهم الظالمة التى كانت تقوم على الاحتفاظ بكل السلطان فى أيديهم ، فأسندوا بعض المناصب الكبيرة فى الحكومة إلى الأكفاء من المواطنين . وما برح يناضلهم نضالا عنيفاً حتى هصر الموت غصنه الفتيّ فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٠٨ وهو يصيح : « بلادى بلادى ! لك حبى وفؤادى ، لك حياتى ووجودى لك دمى ونفسى ، لك عقلى ولسانى ، لك حبى وجنانى » .

٤

البعث الفكرى والأدبى

لم يكد العثمانيون يقتحمون مصر فى القرن السادس عشر للميلاد حتى أخذ يسودها البؤس والشقاء ، وحتى أخذت تندكّ فيها صروح المعرفة والثقافة التى شادتها سواعد أبنائها فى العصور السابقة . ومن أهم ما يميز العثمانيين أنهم كانوا غزاة محاربين ينهبون ويسلبون ، وليس لهم بعد ذلك نظام فى الحكم سديد ولا حضارة

وطيدة ، بل لقد كانوا معاول لهدم كل ما صادفهم من حضارات ، هدموا الحضارة البيزنطية حين استولوا على بيزنطة ، وهدموا الحضارة المصرية العربية حين استولوا على مصر ، غير أن علماء بيزنطة هاجروا منها إلى إيطاليا ، فأيقظوا الغرب ودفعوه إلى نهضته الحديثة ، أما علماء مصر فلم يجدوا أقطاراً جديدة يلجئون إليها ، لأن العثمانيين كانوا قد استولوا على الشام والعراق ، فسدُّوا أمامهم المنافذ والمسالك . ومن ثَمَّ لم تلبث أركان حياتنا العقلية والأدبية أن تداعت ، لولا ضياء خافت فى الأزهر وما كان يُعِدّ له من الكتاتيب ظل يرسل نوراً خابياً ضئيلاً .

وبينما كانت مصر تعيش فى هذا الظلام الذى أطبق عليها من كل جانب كانت أوربا تنبعث فى قوة لتحيي حياتها الحديثة ، مستهدية بأضواء التراث اليونانى والرومانى التى انبعثت فى جميع أرجائها ، وزادها شعوراً بشخصيتها كشفها لأمريكا ، فانبرت تطور حياتها الأدبية تطوراً حيّاً مثمراً ، فإذا لكل أمة من أممها آدابها الرائعة فى التمثيل وغير التمثيل ، وانبرت تطور حياتها العقلية ، بل تثب بها وثوباً ، فإذا هى تؤسس نهضتها العلمية ، كما تؤسس نهضتها الفلسفية مخضعة كل شىء لنقد حر ، سواء أكان دينًا أم غير دين ، مما هيّأ لقيام حركات « البروتستانت ». وكانت بقايا الإقطاع ومظالمه لا تزال قائمة تسندها ملكيات طاغية جائرة مستبدة فأخذت الشعوب تهزها هزًّا عنيفًا ، حتى تعالت صيحات الثورة الفرنسية فى سنة ١٧٨٩ تلك الصيحات القوية العاتية التى دمرت أطواد الملكية فى فرنسا بكل ركائزها ، مقيمة مكانها الجمهورية الفرنسية الأولى ، ومعلنة حقوق الإنسان المشروعة فى الحرية والإخاء والمساواة .

ولم يزايل جشع الاستعمار الأوربى الجمهورية الفرنسية الثائرة ، فإذا هى ترسل إلى مصر فى سنة ١٧٩٨ حملة للاستيلاء عليها بقيادة نابليون بونابرت أحد قوادها الشبان ، وكانت ترافقه — كما قدمنا — طائفة من العلماء الفرنسيين ، فرأى المصريون فى تجارب المعمل الكيميائى الذى أقاموه شذرات من العلوم الغربية الحديثة التى تطورت أوربا بها من خلال ما ثقفته من علومنا العربية فى عصور ازدهارها ، ورأوهم ينقبون عن تاريخنا وحضارتنا القديمة مما جعلهم يعثرون على حجر رشيد ،

وأيضًا رأوا وسائلهم المستحدثة فى تيسير المعارف ونشرها عن طريق المطبعة والمكتبة العامـــة .

وتولى مصر محمد على والشعب يتحفز — بعد طرده للفرنسيين وقضائه على حملة فريزر الإنجليزية فى رشيد — ليأتى بالمعجزات ، غير أنه لم يَجِرْ معه إلى الغاية التى كان ينشدها ، فقد أخذ يطوقه بحكم استبدادى جائر ، وحفزته مطامعه فى تكوين إمبراطورية ضخمة إلى إنشاء جيش له على الطراز الحديث ، وأخذ يدعمه بالأساليب الأوربية ، وأداه ذلك إلى أن ينشئ مجموعة من المدارس الحربية والصناعية والهندسية والطبية واستقدم لها طائفة من العلماء الأوربيين ، ملحقاً بهم طائفة من المترجمين السوريين وغيرهم أمثال يوسف فرعون ويوحنا عنحورى ، ولم يلبث أن شركهم فى مهمتهم الشبابُ المصرىّ الذى قدم من البعوث أمثال على هيبة وإبراهيم النبراوى ومحمد بيومى .

وكانت مصر قد أخذت تدفعه إلى أن يُعْنَىَ منذ سنة ١٨٢٦ بإرسال البعوث الكبرى إلى أوربا للتخصص فى شتى فروع العلم الغربى ، واختير رفاعة الطهطاوى أحد خريجى الأزهر إماماً للبعثة الأولى التى مَضَتْ إلى فرنسا ، فأكبَّ على تعلم الفرنسية حتى أتقنها ، وأخذ يترجم منها بعض آثارها ، وعاد إلى مصر فى سنة ١٨٣١ فنهض بالتدريس والترجمة فى مدرستى الطب والمدفعية ، وعُهد إليه تحرير الوقائع المصرية ، وكانت تصدر بالعربية والتركية ، فجعلها عربية خالصة . واقترح إنشاء مدرسة للغات لتخريج أفواج من المصريين يحسنون الترجمة عن اللغات الأجنبية فى شتى العلوم والمعارف ، فأنشئت فى سنة ١٨٣٥ مدرسة الألسن وعُين مديراً لها ، فنهض بها خير نهوض مكونًا لمصر جيلا من المترجمين النابغين أخذ ينقل إليها ذخائر الفكر الغربى فى العلوم المختلفة وفى التاريخ وغير التاريخ من الدراسات الإنسانية . وفى سنة ١٨٤٢ تأسس قلم للترجمة فأشرف عليه ، وعُطل القلم والمدرسة جميعًا فى عهد عباس الأول ، ونُقل إلى السودان ، وعاد فى عهد سعيد وعاد قلم الترجمة وعادت إليه رياسته ، وأشرف على مدارس كثيرة ، وعُطل القلم ثانية ، وعاد لأول عهد إسماعيل فعاد إليه ، وظل عليه ، إلى أن توفى سنة ١٨٧٣ .

ولا بد أن نلاحظ أنه أخذ يقوم فى مصر منذ عهد محمد على نظامان من التعلم : هذا النظام المدنى من المدارس العليا وما وُضع بين يديها من المدارس الابتدائية والثانوية أو كما كانت تسمَّى المدارس التجهيزية ، ونظام قديم من التعليم الدينى فى الأزهر وما كان يُعِدُّ له من كتاتيب . ولم يفكر محمد على فى أن يحدث تعديلا فى هذا النظام الثانى الموروث بحيث يتطابق مع الأساليب العلمية الحديثة . وكان لذلك أثر عميق فى تطور بعثنا الفكرى ، إذ أخذ يظهر فى مجال حياتنا العقلية ضرب من التناقض فبينما نأخذ بأسباب الفكر الغربى الحديث فى تعليمنا المدنى إذا بنا نأخذ بأسباب جافة جامدة فى تعليمنا الدينى ، وبينما نكوِّن فى تعليمنا المدنى نمطاً من المفكرين المجددين إذا بنا نكون فى تعليمنا الدينى نمطاً من المفكرين المحافظين المسرفين فى محافظتهم . وحاول الشيخ محمد عبده بأخرة من القرن الماضى أن يدخل الأساليب الحديثة فى تعليم الأزهر ، ولكنها ظلت قشورا لا تمسّ الجوهر ، وظل الأزهر محافظًا على قديمه ، وظللنا نفكر بعقليتين متعارضتين : عقلية مجددة وعقلية محافظة مسرفة فى المحافظة .

وكان من الخير أن يُنْفَى عنا فى بعثنا الفكرى هذا التناقض وأن يُسْتَغَلَّ الأزهر فى هذا البعث بمن فيه من أمثال رفاعة الطهطاوى ، ولكن محمد على لم يكن يفكر فى هذا الجانب ولا كان يَعْنيه ، إنما الذى كان يعنيه جيشه والأدوات البشرية والمادية التى تدعمه ، فلما انتهى من مغامراته الحربية ولم يعد يهمه الجيش أخذ يعصف بالتعليم المدنى الذى نشأ فى عهده . حتى إذا كان عباس الأول انتهت العاصفة الهوجاء إلى أقصى غاياتها من التدمير ، فإذا هو يعطل قلم الترجمة ويُغْلق مدرسة الألسن وغيرها من المدارس . غير أن مصر التى أظلت العالم قديمًا بحضارتها الإنسانية وحمت الحضارة الإسلامية من عُدْوان الصليبيين والتتار كانت قد تحركت بخصائصها التى رافقتها منذ بروزها على صفحة التاريخ ، فلم يعد من الممكن أن تحول يد حاكم مهما بلغت من العسف والاستبداد بينها وبين انبعاثها الفكرى .

ورفاعة الطهطاوى — غير منازَع — هو ابن مصر البار الذى استخلصته لنفسها فى عصر محمد على كى تنفذ عن طريقه لما كانت تريده من انبعاث فكرى حى

خصب ، فقد تحول منذ إتقانه للفرنسية إلى ما يشبه مجموعة من القوى الفكرية المحركة الدافعة . وكان أول ما عُنى به ، وهو لا يزال فى فرنسا وَضْعَ صورة الحياة الفرنسية الغربية تحت أعين المصريين كى يقارنوا بين حياتهم وحياة الفرنسيين نافذين من ذلك إلى ما ينفعهم فى انبعاثهم الحديث ، وفى هذا الجانب ألف كتابه « تخليص الإبريز فى تلخيص باريز » وهو فيه يتحدث فى إسهاب عن حياة الفرنسيين المادية والمعنوية واصفًا ما عندهم من ضروب التمثيل المسرحى وكأنه يريد أن يبعثنا لنهضة مسرحية ، وصوَّر ما تحظى به المرأة عندهم من تعليم وثقافة ومساهمة فى الحركة الأدبية ، وما زال يدعو إلى تعليم المرأة حتى أسست أول مدرسة لتعليم البنات فى عهد إسماعيل ، ومن أجلها ألَّف كتابه « المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين » وهو كتاب فى التربية والأخلاق والآداب . وتحدث فى هذا الكتاب أيضاً ، عن تقدم الفرنسيين فى العلوم والفنون والصنائع مقارنا بين سهولة لغتهم فى التعبير وصعوبة لغتنا لعصره وما كانت تنوء به من أثقال البديع وغيره . وأهم من ذلك كله أنه نقل فى الكتاب مواد الدستور الفرنسى ، معلقًا عليها ومفسراً ليجسِّد تحت أنظار المصريين وحاكمهم المستبد أسلوب الفرنسيين فى الحكم الذى يقوم على الشورى والرجوع إلى الأمة عن طريق من توكِّلُهم عنها فى مجلس النواب ، كما يقوم على رعاية حقوق أفراد الشعب ، بحيث يتساوون جميعًا أمام القانون ، وبحيث تُكْفَلُ لهم حرية الرأى والكتابة والنشر ، وبحيث يَرْقَى كل منهم إلى أى منصب من مناصب الدولة . ولو أن الغشاوة التى كانت تحجب بَصَر محمد على انجابت وأخذ بهذه المبادئ فى حكمه لمضت مصر فى طريقها صُعُداً إلى كل ما كانت تبغى من عزة وحياة حرة كريمة ، غير أنه مضى فى استبداده ومضى أبناؤه من بعده يستدينون فى سفه وطيش ، حتى أثقلتها الديون وأناخ عليها الاحتلال .

وترجم رفاعة وهو لا يزال بفرنسا كتاب « قلائد المفاخر فى غريب عوائد الأوائل والأواخر » وهو كما يبدو من عنوانه يخوض فى دراسات أثنو بولوجية واجتماعية ، وقد قدم له بمعجم صغير ، شرح ما فيه من كلمات غريبة مع ضبط نطقها الفرنسى . وبعد عودته من البعثة ترجم مجلداً من جغرافية ملتبرون (Malt-Brun) . وأحس وهو فى فرنسا بما للتراث الأدبى اليونانى من أثر فى الأدب الفرنسى فأخذ يُعْنَى

بعرض تاريخ اليونان وأساطيرهم وأدبهم على مواطنيه وأودع ذلك كتاباً سماه « بداية القدماء وهداية الحكماء » تحدث فيه عن الأمم القديمة وأفاض فى تاريخ اليونان وأساطيرهم وأدبهم وفلسفتهم. ونراه يترجم عن الفرنسية تاريخ قدماء الفلاسفة كما نراه يحاول أن يغمس العقل المصرى غمساً فى الميثولوجيا اليونانية ، فيترجم فى أثناء مقامه بالسودان قصة طويلة لقسيس فرنسى يدعى فنلون (Fénélon) كتبها فى مغامرات تليماك أحد أبطال اليونان وملوكهم الذين حاصروا طراودة ، وقد سماها « مواقع الأفلاك فى وقائع تليماك » وهى تفيض بأساطير اليونان وخرافاتهم . وعُنى بتاريخ وطنه ، فألف : « أنوار توفيق الجليل » أودع جزءه الأول تاريخ مصر القديم ، وخص الجزء الثانى بتاريخ الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكأنه كتب ذلك مقدمة لتاريخ مصر فى الإسلام ، غير أنه لم يتم الكتاب . ويؤلف : « مباهج الألباب المصرية فى مناهج الآداب العصرية » وهو كتاب فى الكَسْب وتشعب وسائله فى القديم والحديث ، وفيه يلم بالسياسة وتدبير الممالك . ويحاول تبسيط النحو العربى على الناشئة ويؤلف فيه كتاباً . ومعروف أنه ترجم مع تلاميذه فى عصر إسماعيل قانون فرنسا المدنى وقانونها التجارى . وإذا أضفنا إلى ذلك ما ترجمه تلاميذه من عشرات الكتب عرفنا مدى عمله فى بعثنا الفكرى ، فإنه هو الذى وطَّد أساسه ، ورفع أركانه .

ويأخذ بعثنا الفكرى فى النمو السريع منذ العقدين السابع والثامن فى القرن ، فتكثر المترجمات ، وتكثر المؤلفات ، وتؤسَّس الجمعيات العلمية كالجمعية الجغرافية والجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية المعارف التى عُنيت بنشر كثير من ذخائر الأسلاف . وتَفْتح مدرسة الألسن أبوابها ثانية ، وتنشأ مدرسة دار العلوم لتخريج مدرسين حديثين للعربية ، كما تنشأ دار الأوبرا ودار الكتب المصرية وتنهض الصحافة الحكومية ، فيرقى الأسلوب الإنشائى فى الوقائع المصرية . وتظهر مجلة اليعسوب الطبية ، كما تظهر مجلة روضة المدارس ويُشْرف عليها رفاعة الطهطاوى ، دافعاً بها إلى العناية بإحياء الآداب العربية ونشر المعارف الغربية .

وتستشعر مصر مسئوليتها إزاء البلاد العربية والإسلامية وتصبح موئلا للمضطهدين من حكّام هذه البلاد المستبدين ، وينزلها كثير من السوريين واللبنانيين فراراً من اضطهاد العثمانيين أو للتجارة والكسب ، وينزلها السيد جمال الدين الأفغانى فى

سنة ١٨٧١ ويبعث فيها حركة إصلاحية دينية وسياسية ضد المستعمرين الأوربيين، ويلتفُّ حوله كثيرون من الأزهريين وغير الأزهريين يتقدمهم الشيخ محمد عبده. وتتضح سياسة إسماعيل وما يسوق البلاد إليه من كوارث اقتصادية وسياسية، ويكثر ظهور الصحف المصرية منـــذ سنة ١٨٦٧ تحاول أن ترده عن غيِّه، فتظهر صحيفة وادى النيل لعبد الله أبى السعود ونزهة الأفكار لإبراهيم المويلحى ومحمد عثمان جلال وتظهر صحف أخرى مختلفة، يُسْهم فيها أو يخرجها كثير من السوريين واللبنانيين على نحو ما هو معروف عن الأهرام وعن مصر التى كان يحررها أديب إسحق مستمداً من أحاسيسنا ومشاعرنا القومية، ويُخْرج يعقوب صنوع مجلة « أبو نظارة » وهى أول صحيفة سياسية هزلية تظهر بمصر، وكان ينقد فيها إسماعيل نقداً عنيفًا. ويخرج عبد الله نديم فى عهد توفيق التنكيت والتبكيت وأختها الطائف.

وتتطور الأمور، ويحتل الإنجليز مصر، فلا يستسلم الشعب، بل يمضى فى مقاومتهم كما تحدثنا عن ذلك آنفًا، وما يلبث أن يعنف بهم تحت لواء مصطفى كامل عنفًا شديداً. ومعنى ذلك أن الشعب ظل — رغم سطوة الاحتلال وجبروته — يحتفظ بروحه وبطاقاته الكامنة فيه، بل لكأنما كان الاحتلال حافزاً لأن تؤتى هذه الطاقات ثمارها لا فى المجال الوطنى السياسى فحسب، بل أيضًا فى المجال الفكرى، وفيه يلمع اسم الشيخ محمد عبده بما دعا إليه من إصلاح دينى. وهو — بدون شك — أكبر مصلح دينى عرفته الأمم الإسلامية فى عصرها الحديث، وهو إصلاح صدر فيه عن إدراك عميق أصيل لجوهر الإسلام، إدراك دعا فيه دعوة حارة إلى تخليص الدين من الترهات والخرافات التى دخلت عليه وفَتْح باب الاجتهاد فيه وتحريره من كل جمود وتقليد، مع وَصْله بأسباب الفكر الحديث إذ الدين الحنيف لا يتعارض مع تطور الفكر الإنسانى فى العلم والحضارة، بل هو يدفع إلى هذا التطور بما يدعو إليه من البحث فى أسرار الكون والكشف عن قوانينه لسعادة البشرية. وبهذا الإدراك السليم للعقيدة الإسلامية مضى يفسر القرآن الكريم كما مضى يكتب رسالة التوحيد متحدثًا عن صفات الذات الفعلية وما يدعو إليه الإسلام من تحرير البشر من كل عبودية وتحرير عقولهم من كل تقليد. وتصدَّى

لأعداء الإسلام من أمثال « هانوتو » الوزير الفرنسى يفند مطاعنهم على الدين الحنيف مقارناً بين الأديان مقارنات بارعة .

وقد مرت بنا دعوة رفاعة الطهطاوى إلى تعليم المرأة وتثقيفها ، تلك الدعوة التى أثمرت فى أوائل العقد الثامن من القرن إنشاء مدرسة لتعليم البنات ، غير أن سلطان الحجاب ظل على أشده ، وظلت المرأة مسلوبة الإرادة مُهْدَرة الحقوق ترسف فى أغلال الجهل والجمود . وما نكاد نشرف على نهاية القرن حتى ينهض قاسم أمين ويدعو إلى تحرير المرأة وتصبح الدعوة عنده رسالة كرسالة الإصلاح الدينى عند محمد عبده ، فيؤلف فيها كتابيه : « تحرير المرأة » فى سنة ١٨٩٨ و « المرأة الجديدة » فى سنة ١٩٠٠ وبهما يقف على ناصية الخلود من فك القيود عن المرأة العربية وما حققته على مر الزمن بعده من نهضتها النسائية .

وإذا كان بعثنا الفكرى مضى ينمو ويتطور طوال القرن الماضى فإن بعثنا الأدبى مضى ينمو هو الآخر ويتطور ، وإن كان قد ظل ينمو فى بطء شديد طوال النصف الأول من القرن ، لسبب مهم ، هو أنه لم تنشأ حينئذ بين أدبنا وبين آداب الغرب علاقات واسعة من شأنها أن تحدث تطوراً حقيقياً فيه ، إذ كنا فى شُغل عن آداب القوم بعلومهم النظرية والتطبيقية . ورفاعة الطهطاوى هو — كما قدمنا — أول مَن أعدّ لإنشاء هذه العلاقات بما نقل وصوّر من الآداب الغربية ، غير أن عمله فى هذا الجانب كان محدوداً ، لما اقترن به من أغلال السجع والبديع التى تخنق التعبير وتحول بينه وبين الحرية والانطلاق .

ونتقدم فى النصف الثانى من القرن خطوات ، وحينئذ تتشابك أسباب كثيرة فى تحرير أدبنا نثراً وشعراً من قيوده الثقيلة وأساليبه الغثة التى ورثها عن العصر العثمانى ، إذ أحسسنا بشخصيتنا القومية إحساساً عميقاً ، وضاعف هذا الإحساس فى نفوسنا ما كشفَ عنه علمُ الآثار المصرية من حضارتنا القديمة وما كشفتْ عنه قناة السويس من أهمية بلدنا فى العلاقات الدولية ووَصْل الشرق بالغرب ، وأيضاً ضاعفه اطلاعُ مبعوثينا على حياة الشعوب الغربية وما لها من حقوق فى الحكم ، وكان إسماعيل يتخبط فى سياسته غارقاً فى استبداده ، يوشك أن يسوق مصر إلى الهاوية . وكل ذلك أنشأ فينا طموحاً قوياً إلى التحرر السياسى ، وامتد هذا الطموح فى التحرر إلى

الأدب ، وكان قد كثر العائدون من البعوث العلمية الذين أدركوا فى وضوح ما بين أدبنا والآداب الغربية من فروق فى أساليب التعبير ، إذ تؤدّى فى لغة سهلة يسيرة ، بينما يؤدّى أدبنا فى لغة تشبه أدق الشبه قناة ضيقة محصورة مملوءة بأعشاب السجع والبديع . وكانوا يجدون عسراً ومشقة لا حد لها حين يترجمون إلى هذه اللغة أو ينقلون وكانت المطبعة قد أخذت تنشر نماذج من الأدب القديم تخلو من البديع ومن التكلف الثقيل من مثل كليلة ودمنة لابن المقفع والبيان والتبيين للجاحظ ومقدمة ابن خلدون ودواوين المتنبي والشريف الرضى . فهجر أدباؤنا لغـــة العصر العثمانى المثقلة بالبديع وبكلف مختلفة إلى لغتنا القديمة الشفافة الناصعة وأساليبها الطبيعية الحـــرة .

ومن المحقق أن كتّابنا كانوا أسرع من الشعراء إلى هذا التحرر ، وحقّاً بقيت منهم فئة تحافظ على السجع والبديع مثل عبد الله فكرى ولكنهم كانوا قلة قليلة ، أما الكثرة فمضت تحرر أساليبها تحريراً واسعاً ، سواء فيما تترجمه من الآداب الغربية أو فيما تكتبه فى الصحف والمجلات . وأخذ يسهم معها فى هذا الصنيع كثيرون ممن وفدوا علينا من سوريا ولبنان . وكانت البعوث الدينية المسيحية الكاثوليكية والبروتستانتية التى نزلت فى ديارهم قد وَصَلتهم بالآداب الغربية فلما هاجروا إلينا نشطوا معنا فى ترجمة آثارها الرائعة وخاصة من الروايات المسرحية . وكان مما دعم هذه الاتجاه عناية يعقوب صنوع بالمسرح المصرى ووفود الفرق التمثيلية السورية واللبنانية على ديارنا وإنشائها لكثير من المسارح فى الإسكندرية والقاهرة وتمثيلها لكثير من المسرحيات الغربية المعرَّبة والمصرَّة . ولم يلبث المصريون أن شركوهم فى هذا التمثيل وما يتصل به من إنشاء المسارح ، ومضى نَفَرٌ يحاولون تأليف الروايات والقصص ، وقصة « علم الدين » لعلى مبارك مشهورة ، وقد أريد بها إلى التعليم أكثر مما أريد بها إلى الفن القصصى الدقيق .

ونحن لكى نفهم ما حدث لنثرنا من تحرر واسع حينئذ لا بد أن نلاحظ ما هيئته له المطابع والصحف من بواعث أسرعت به نحو هذا التحرر ، أما المطابع فإنها أتاحت للأدباء من المترجمين وغيرهم — وخاصة حين أخذ التعليم فى الانتشار — أن يخاطبوا جمهور الأمة ، وكان أسلافهم فى العصر العباسى وما بعده من عصور

لا يخاطبون إلا الطبقة المثقفة الممتازة ، يقدمون لها أعمالهم فى نسخ خطية مرتفعة الأثمان . وهذا هو معنى ما يقال من أن المطابع فى العصر الحديث ألغت احتكار الثقافة فى طبقة معينة من طبقات الأمة وجعلتها حقًّا شائعًا لجميع الطبقات . وبذلك أصبح الأدب والعلم ديمقراطيين بعد أن كانا أرستقراطيين ، وأصبح أصحابهما يلاحظون طبقات الشعب على اختلاف حظوظها من المعرفة اللغوية ، ومن ثَمَّ مضوا ييسرون أساليبهم حتى تفهم عنهم كل هذه الطبقات ، وحتى تُقْبل على آثارهم ويُكْتَبَ لها الرواج . وأما الصحافة فإن ما نهضت به فى هذه الاتجاه كان أوسع دائرة ، لأنها تحاول الوصول إلى الطبقات الدنيا فى الشعب بأكثر مما تحاول الآثار المترجمة والمؤلفة ، ومن أجل ذلك مضى كتّاب الصحف يبسّطون فى أساليبهم بأكثر مما صنع المترجمون والمؤلفون ، حتى لا يجد الجمهور أى صعوبة تحول دون فهمهم ، إنما يجد اليسر والسهولة ، وبذلك يبلغون من التأثير فيه كل ما يريدون ويبتغون .

ولم يتحرر نثرنا من أغلال الأسلوب العثمانى فحسب ، فقد مضى يتحرّر أيضًا تحرراً واسعًا من مضامينه وموضوعاته القديمة التى كانت تقف به عند الرسائل الديوانية والشخصية وقلما تجاوزتها ، فإذا به يحمل آثار الفكر الغربى وبعض روائعه الأدبية ، وإذا هو يخوض فى موضوعات تشريعية واقتصادية وعلمية . وتظهر فيه المقالة الصحفية وتتنوع بين سياسية ودينية واجتماعية ، وتنشأ المقالة الأدبية الخالصة وتخصَّص لها بعض المجلات مثل المقتطف والهلال .

وإذا تركنا النثر إلى الشعر وجدناه طوال النصف الأول من القرن الماضى لا يزال يحجل فى نفس السلاسل التى كان يحجل فيها طوال العصر العثمانى سلاسل البديع وما يتصل بها من قيود كأن ينظم الشاعر قصيدةً من حروف معجمة أو مهملة ، أو مقطوعةً يُسْتَخْرَجُ من كلمات بعض أبياتها حساب الجُمَّل . وليس وراء ذلك إلا العثاثة والإسفاف ، ومرجع ذلك إلى أنه لم يوجد لدى الشاعر ما يَحْفزه إلى تصوير حياته أو حياة قومه ، ومن المؤكد أن تاريخ الجبرتى الذى كُتب فى عصر محمد على بلغة تقرب من العامية هو الذى يصور حياتنا حينئذ ، أما شعر معاصريه

من أمثال إسماعيل الخشاب والشيخ حسن العطار والسيد على درويش فإنه لا يكاد يصور شيئًا من هذه الحياة .

ونمضى فى النصف الثانى من القرن ، فيأخذ شعرنا فى النهوض من كَبْوته بتأثير البواعث التى ذكرناها آنفًا ، على أنه يتعثر فى هذا النهوض فلا ينفض عنه جملة قيودَ الأسلوب العثمانى الغليظة ، بل يظل مرتبطًا بها قليلا أو كثيراً عند الشعراء من أمثال محمود صفوت الساعاتى وعلى أبى النصر وعلى الليثى وعبد الله فكرى وعائشة التيمورية . وأولهم أكثرهم ميلا إلى التحرر من هذه القيود ، إذ أخذت تنفك عن الشعر عنده وإن لم يتخلص منها تمامًا ، ونراه يحاكى المتنبى فى مقدمات بعض قصائده ، فيتحدث عن مطامحه وآماله معتدًّا بنفسه ، كما نراه يعيد إلى الشعر شيئًا من رصانته وجزالته القديمة .

ولعل هذا الجمود الذى كان يَسْرى فى شعر الكثرة من الشعراء وما كان يرافقه من أغلال وقيود هو الذى دفع محمد عثمان جلال إلى أن يَعْتق شعره لا من هذه القيود والأغلال فحسب ، بل أيضًا من فُصحانا وأثوابها جميعًا ، فإذا هو يختار لغتنا العامية أداة للتعبير عن مشاعره ، ويَنْقل إلى شعر عامى بعض آثار « موليير » وأساطير لافونتين . غير أن هذه الحركة لم يُكْتَبْ لها شىء من النجاح فى محيط الشعر والشعراء لما تجرُّ إليه من قطع الصلة بيننا وبين لغة القرآن الكريم وبيننا وبين أمتنا العربية وتراثها الخالد . وأيضًا فإن محمود سامى البارودى كان قد استطاع أن يردّ إلى الشعر روح الحياة وأن يزرع فى النفوس أن ما يُرَى عند بعض معاصريه من قصور عن التحرر من الأغلال العثمانية وعن تصوير مشاعرهم الشخصية والقومية لا يرجع إلى طبيعته وإنما يرجع إلى طبيعتهم وما ران عليها من جمود ، وقد مضى يدفعه فى قوة نحو كل ما كان يُرْجَى له من بعث ونهوض .